الغلاف

مع تواصل تعثّر المباحثات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الحوثيين والحكومة اليمنية للتوافق على فتح طرق مدينة تعز بفعل تعنت الجماعة حيال فتح طرقات تعز، تزداد المخاوف من انهيار الهدنة

الحوثيون يهددون الهدنة

إفشال مقترحات غروندبرغ بشأن تعز

صنعاء ـ **ياسر حميد**

انتهت مباحثات المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، يوم الخميس، مع قيادات جماعة الحوثيين في العاصمة اليمنية صنعاء، من دون الإعلان عن أي نتائج بشأن الاتفاق على مقترحاته المقدمة حول فتح الطرق والمعابر في مدينة تعز، جنوب غربي البلاد، في تعقيد جديد للملف، والذي سينعكس على مسار الهدنة الأممية التي أعلن عنها مطلع إبريل/نيسان الماضي لمدة شهرين، ومُددت شهرين إضافيين مطلع يونيو/حزيران الحالي.

وغادر غروندبرغ صنعاء مساء الخميس الماضي، بعد 24 ساعة من زيارته. وعلى عكس وصوله، لم يدل بأي تصريحات حول مباحثاته مع قيادات الحوثيين الذين أجرى لقاءً واحداً معهم فقط، ضم مختلف القيادات والمسؤولين في الجماعة، مساء الأربعاء الماضي.

ولم يرد مكتب المبعوث الأممي على تساؤلات «العربي الجديد» بشأن نتائج زيارته، وما إذا كان تمكّن من إقناع الحوثيين بالموافقة على مقترحه لفتح الطرق في تعز، والذي سبق أن وافق عليه وفد الحكومة اليمنية.

وكان غروندبرغ قد أعلن في بيان، الإثنين الماضي، أنه قدّم اقتراحاً معدلاً إلى وفدي جماعة الحوثيين والحكومة اليمنية، اللذين شاركا في مفاوضات في العاصمة الأردنية عمان أخيراً، لإعادة فتح الطرق تدريجياً بما في ذلك آلية لتنفيذ ذلك، وضمانات لسلامة المسافرين المدنيين، مشيراً إلى أن المقترح يأخذ بعين الاعتبار مقترحات ومشاغل عبّر عنها الطرفان.

ويدعو المقترح المُنقّح لإعادة فتح عدد من طرق تعز، بما فيها طريق رئيسي إلى المدينة ومنها، إضافة إلى طرق في محافظات أخرى، بهدف رفع المعاناة عن المدنيين وتسهيل وصول السلع.

وطالب الحوثيون المبعوث الأممي بـ«ضرورة قيام الأمم المتحدة بدورها في الضغط على الطرف الآخر (الحكومة اليمنية)، لتوريد كافة الموارد من الثروات النفطية والغازية والرسوم الجمركية والضريبية إلى حساب الرواتب لصرف رواتب الموظفين في كافة محافظات الجمهورية».

وجاء ذلك على لسان رئيس المجلس السياسي للحوثيين مهدي المشاط، خلال لقائه غروندبرغ الأربعاء الماضي، وفق ما نقلت وسائل إعلام تابعة للحوثيين، وهو اشتراط جديد قدمه الحوثيون للأمم المتحدة للموافقة على فتح الطرق.

من جانبه، قال عضو الوفد الحكومي نبيل جامل، في تغريدة على تويتر اول من أمس الجمعة: «ما زلنا ننتظرين نتيجة زيارة غروندبرغ لسلطة صنعاء بشأن الموافقة على مقترح مكتب المبعوث الأممي، والذي يتضمن فتح 4 طرق في تعز من ضمنها طريق رئيسي، وطريق بئر دمت والضالع».

تعاطٍ إيجابي مع مساعي السلام

اتفق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي (الصورة)، امس السبت، على تكليف جهود حماية الممرات البحرية الدولية وإيجاد حل لأزمة خزان «صافر» النفطي في أقرب وقت. وجاء ذلك في مؤتمر صحافي بين السيسي والعليمي الذي يزور القاهرة حالياً، في ثالث محطات جولته التي بدأت بالكويت ثم البحرين. ولفت رئيس مجلس القيادة الى ان بلاده «تؤكد على التعاطي الإيجابي مع كافة مساعي السلام».

تخضع تعز للحصار منذ سنوات (أحمد الباشا/فرانس برس)

ووعرة. وهذه الطرق الفرعية هي ما يريد الحوثيون فتحها فقط. أما الطريق الخامس، فهو في محافظة الضالع (جنوب) ويربط مدينة دمت التي يسيطر عليها الحوثيون بمركز المحافظة التي تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية.

وقال رئيس وفد الحوثيين لمفاوضات عمّان اللواء يحيى الرزامي، في تصريحات له أخيراً إن «مبادرات فتح الطرق الثلاثة في تعز (من قبل الجماعة) تشمل طريق كرش - الشريجة - الراهدة، وطريق الزيلعي - الصرمين - صالة، وطريق الستين - الخمسين - الدفاع الجوي»، وهي نفسها التي تضمنتها مبادرة المبعوث الأممي، ما عدا الطريق الرئيس الذي يربط منطقة الحوبان (شرق المدينة تحت سيطرة الحوثيين) بوسط المدينة التي تسيطر عليها القوات الحكومية.

ولم يتغيّر موقف وفد الحوثيين منذ اليوم الأول لبدء محادثات عمّان (في 24 مايو/ أيار الماضي)، إذ كانوا مصرّين على فرض رؤيتهم في فتح الطرق التي يريدونها، وسط حالة من عدم الثقة بين الجانبين. وقد عبّر عن ذلك صراحة رئيس وفد الحوثيين، خلال تصريح له في مؤتمر صحافي في صنعاء الأربعاء الماضي، قائلاً «لن نفتح طريقا يتحول إلى مقابر»، في اتهام للحكومة أنها تريد أن تستغلّ فتح المعابر عسكرياً. من جانبه، قال الوفد الحكومي في بيان الثلاثاء الماضي «أصرّ الحوثيون على طرح فتح طرق فرعية ترابية لا تحقّق هدف رفع الحصار وتخفيف المعاناة، بل أخذوا يتصرفون بشكل أحادي الجانب بغرض أن يفرضوا أمراً واقعاً حول طرق لم يتم التوافق عليها، وبعيدة عن المفاوضات، ما أدى إلى توقّف المفاوضات (الإثنين الماضي) عند هذا الحد».

وكانت جماعة الحوثيين قد استبقت جولة المفاوضات الثانية، نهاية الأسبوع الماضي، بالحديث عن فتح طريق فرعي شمال مدينة تعز، عملت على شقه خلال الأيام الماضية، في خطوة اعتبرت بأنها محاولة فرض أمر واقع والتنصل من الاتفاق مع الجانب الحكومي. وقد عبّر الوفد الحكومي، في بيان الأحد الماضي، عن رفضه الإجراءات الأحادية التي يروج لها الحوثيون بشأن فتح طريق ترابي شمال تعز، ووصف ذلك بأنه «محاولة للتهرب من التزامات الهدنة والتفاف على المشاورات الجارية».

تعامل عسكري للحوثيين مع ملف حصار تعز

ويرى حقوقيون أن الحوثيين هم من يعرقلون ملف فتح الطرق في مدينة تعز، لأنهم الطرف المتسبب في إغلاقها، في الوقت الذي يتعاملون فيه مع الملف عسكرياً، على الرغم من أنه إنساني ويتعلق بحياة الناس اليومية ومفاقمة معاناتهم. وما يؤكد ذلك أنهم يسمون وفدهم التفاوضي إلى عمّان باللجنة العسكرية، وفي الجولة الأولى من هذه المفاوضات، حضر ممثلوهم بالزي العسكري إلى قاعة التفاوض مع وفد الحكومة اليمنية.

وفي السياق، قال الناشط الحقوقي اليمني مأرب عقلان، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «حصار مدينة تعز من قبل جماعة الحوثيين، والذي يدخل عامه الثامن، لا يشكّل أي مكسب عسكري لهم، بقدر ما يعكس صورة سوداء لسياسة العقاب الجماعي والحقد التاريخي والطائفي على المدينة وأبنائها».

وتثير سلسلة الإخفاقات الأممية بشأن تعز اتهامات لمأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعدم الضغط بشكل كافٍ على الحوثيين. ففي الوقت الذي نُفّذت فيه كل بنود الهدنة الأممية، تعثّر ملف فتح الطرق في تعز فقط. وقد اعتبر عقلان أن «استمرار حصار تعز وصمة عار على جبين العالم والأمم المتحدة، التي تتواطأ مع الحوثيين في استخدامهم معاناة المدينة وحصارها ورقة مساومة تفاوضية». ورأى عقلان أن «فشل مفاوضات الأردن وعدم فتح الطرق في تعز تنفيذاً لبنود الهدنة يجعلان مصداقية مجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية على المحك، في حال عدم اتخاذ كافة الإجراءات والخيارات المتاحة لوضع حد لتعنّت الحوثيين».

وأضاف أن فشل مفاوضات عمّان هو «تأكيد إضافي على إخفاق المبعوث الأممي غروندبرغ وفشله في التعامل مع القضية اليمنية، والضغط على الحوثيين للوفاء ببنود الهدنة».

من جانبه، قال الصحافي اليمني غمدان اليوسفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «لو أراد الحوثيون أن يفتحوا طريقاً ما في تعز، فإنهم سيفتحونه، كونهم المتحكمين بذلك، والأمر سيكون بمبادرة منهم، والعالم كله سيحميهم كالعادة في حال مواجهتهم أي إشكاليات من الطرف الآخر». ولفت إلى أن «الخيار المطروح اليوم هو أقل بكثير من مطالب أبناء تعز، علماً أن مطلب رفع الحصار هو حق وليس هبة، لكن الحوثيين يدفعون الناس صوب طريق انتحاري لانتزاع حقوقهم. ورأى اليوسفي أنه «من الواضح أن الخيار العسكري غير مطروح حالياً، لكن في الواقع هناك تفاصيل تدور في الكواليس حول المواجهة المتوقعة مع الحوثيين، والتي يمكن أن تكون مختلفة، خصوصاً مع توحّد القوى أخيراً». وأشار إلى أن «السيناريو هذه المرة إما فتح الطرق، أو أن يدفع الضغط الشعبي على الحكومة والمجلس الرئاسي باتجاه معركة عسكرية، ستكون مفروضة فرضاً وليس اختياراً».

السيناريوهات المتوقعة للأزمة اليمنية

في حال فشلت الأمم المتحدة في الضغط على الحوثيين للموافقة على مقترحها، فربما تسير الأزمة اليمنية في اتجاهين؛ الأول هو إعلان مجلس الرئاسة اليمني عدم الالتزام بالبنود الأخرى للهدنة الإنسانية، والتي تعدّ بمثابة مكاسب حققها الحوثيون في مناطق سيطرتهم. أما الاتجاه الثاني، فهو التصعيد العسكري من قبل القوات الحكومية لفرض واقع مختلف يعزز موقف التفاوض مع الحوثيين على الأقل.

وفي السياق، رأى الباحث اليمني عدنان هاشم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تعثّر ملف فتح الطرق في مدينة تعز سيكون بمثابة مبرر للمجلس الرئاسي للتهرب من تنفيذ بنود الهدنة، والاستعانة بالضغط الشعبي، لا سيما في ظل تواصل الاحتجاجات من قبل سكان تعز على استمرار فرض الحصار عليهم».

واعتبر هاشم أنه «في حال فتح الطرق في تعز، فربما يشهد اليمن انفراجة كبيرة في الملفات الأخرى الاقتصادية والسياسية، وتتسارع الخطوات نحو تسوية للملف اليمني للوصول إلى السلام الذي تسعى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إليه».

تبادل اتهامات بخرق وقف النار

أشار رئيس وفد الحوثيين لمفاوضات عمّان، اللواء يحيى الرزامي، أمس السبت، الى الحرص على «التزامات بنود الهدنة، بما يضمن تحقيقها من دون نقص او اختزال او عراقيل»، لكنه اعتبر ان «ذلك يستوجب موقفاً جاداً من الامم المتحدة للضغط على العدو لإيقاف خروقاته وعملياته العدائية». في المقابل، اتهم المركز الإعلامي للجيش اليمني، الحوثيين «بارتكاب 96 خرقاً للهدنة الاممية، يوم الخميس الماضي، في جبهات القتال المختلفة».

لم يتغيّر موقف وفد الحوثيين منذ بدء محادثات عمّان

تثير الإخفاقات اتهامات للأمم المتحدة بعدم الضغط على الحوثيين

واضاف «نخشى أن يُستهلك وقت الهدنة الثانية، بالطريقة نفسها التي استُهلك فيها وقت الهدنة الأولى».

فشل في الاتفاق على فتح طرق تعز

وبعد نحو أسبوعين من المحادثات في العاصمة الأردنية عمّان بين الأطراف اليمنية بشأن فتح الطرق في مدينة تعز ومناطق أخرى، وصلت هذه المحادثات إلى طريق مسدود، وفشلت في تحقيق أي اختراق سوى طرح مقترح المبعوث الأممي، والذي ما زال يرفضه الحوثيون. وقال المبعوث الأممي في بيانه الإثنين الماضي: «نقع على الطرفين المسؤولية الأخلاقية والسياسية للتعامل بشكل جاد وعاجل مع مقترح الأمم المتحدة»، وعقب ذلك، أعلن الوفد الحكومي موافقته على هذا المقترح.

ويهدد ملف تعز الهدنة الأممية برمتها، التي أعلن عن تمديدها شهرين إضافيين بدءاً من 2 يونيو الحالي، إذ تعدّ مسألة فتح الطرق نحو المدينة من ضمن البنود الإنسانية لهذه الهدنة، غير أن ذلك لا يزال متعثراً إلى الآن.

يأتي ذلك فيما نُفذت بقية بنود الهدنة؛ سواء بفتح مطار صنعاء بواقع رحلتين أسبوعياً، أو السماح بدخول سفن المشتقات النفطية مدينة الحديدة التي يسيطر عليها الحوثيون، بالإضافة إلى الوقف الشامل للأعمال العدائية، على الرغم من الاتهامات المتبادلة بالخروقات.

مقترحات غروندبرغ

يتضمن المقترح الأممي المقدم إلى الأطراف اليمنية فتح خمسة طرق؛ 4 منها تخصّ تعز، بما في ذلك طريق رئيسي للمدينة، وثلاثة طرق فرعية أخرى غالبيتها ترابية

قضية

يمكن وضع الاجتماع بين عسكر السودان و«الحرية والتغيير»، الخميس الماضي، في إطار تقديم تنازلات مبكرة لإرضاء واشنطن والرياض. وفي حين دافع وفد «الحرية والتغيير» عن اللقاء رامياً الكرة في ملعب العسكر، وصفت أحزاب وأجسام نقابية هذا الأمر بأنه «خيانة»

لقاء «الحرية والتغيير» بعسكر السودان

إرضاء واشنطن والرياض على حساب الشارع

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يثير الاجتماع الذي التأم يوم الخميس الماضي، بين العسكر وتحالف قوى الحرية والتغيير، انقسامات واسعة في السودان، بين من يرى فيه فرصة لإيجاد حل للأزمة السياسية، وبين من يعترض عليه خوفاً من تكرار أخطاء الماضي، والأعيب العسكر الساعين للخروج من مأزق الانقلاب. الاجتماع عقد بوساطة سعودية - أميركية، قادتها مساعدة وزير الخارجية الأميركي مولي في، والسفير السعودي في الخرطوم علي بن جعفر. وخرجت تفاصيله ببيان من «الحرية والتغيير» أكد فيه أنه دخل الاجتماع بغرض تقديم مقترح أساسي أمام الوسطاء والعسكر، يتعلق بإنهاء الانقلاب العسكري لقائد الجيش عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وما ترتب عليه من قرارات وإجراءات، وتسليم السلطة للشعب عبر إجراءات واضحة. وأشار التحالف إلى أن الوسيطين طلبا منه تقديم رؤيته كاملة في هذا الصدد في اجتماعات مقبلة، لم تحدد تواريخها. كما تمسك التحالف، في بيانه، بأن تكون المفاوضات محصورة بين فريقين فقط، الأول فريق الثورة وقواه الحية، والآخر فريق الانقلاب ومؤيديه، من دون إغلاق طاولة التفاوض أمام أحزاب وتحالفات أخرى بعيدة عن أزمة الانقلاب. وأكد أن أي عملية سياسية يجب أن تبدأ بإنهاء الانقلاب، والتأسيس الدستوري الجديد الذي يقوم على سلطة مدنية كاملة، والتي بالمؤسسة العسكرية عن السياسة من دون مشاركتها في السلطة المدنية، والقيام بإصلاحات أمنية وعسكرية لبناء جيش واحد ومهني وقومي.

لاحقاً، لمّحت قيادات في «الحرية والتغيير»، مثل ياسر عرمان الذي تحدث في مؤتمر صحافي أول من أمس الجمعة خصص من المجلس المركزي لتحالف الحرية والتغيير للدفاع عن اللقاء، إلى وجود «فرصة لخروج آمن للقوات النظامية، من أجل الخروج بحكمة وشرف من الوضع الحالي». لكن المكون العسكري لم يصدر عنه أي بيان أو تصريح صحافي يوضح فيه موقفه من الحوار ومن مقترحات قوى الحرية والتغيير. لكن طبقاً لمصادر محسوبة على «الحرية والتغيير» تحدثت مع «العربي الجديد» فإن المكون العسكري أصر، خلال الاجتماع في منزل السفير السعودي، على إشراك أطراف أخرى في العملية السياسية. وأشارت إلى أنه تمسك بالآلية الثلاثية، المكونة من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيغاد)، التي دعت لحوار أشمل الأسبوع الماضي، وهو الحوار الذي قاطعه تحالف «الحرية والتغيير». وبحسب المصادر، فقد أبدى العسكر استعدادهم للتعاطي مع مقترحات قوى الحرية والتغيير، من خلال الموافقة على تقديمها رؤيتها المتكاملة للحل. كما وافق العسكر على أن يقدم التحالف رؤية أخرى حول إجراءات تهيئة المناخ، وشكّلا لهذا الغرض، بحسب مصادر «العربي الجديد»، لجنة مشتركة مكونة من الفريق شمس الدين الكباشي، وهو عضو في مجلس السيادة الحالي، ليمثل العسكر، وطه عثمان القيادي في «الحرية والتغيير».

وفي تطور لاحق، التقت الآلية الثلاثية أمس السبت بقوى إعلان الحرية والتغيير. وقال القيادي في «الحرية والتغيير» عمر الدقير، في مؤتمر صحافي في الخرطوم، إنهم «أبلغوا الآلية بأنهم لن يكونوا جزءاً من حوار يشرعن الانقلاب، ولا ينهيه، ولا يؤدي في هذا الصدد، لكنه لم يستبعدها مستقبلاً إذا كانت ستساهم في تحقيق التحول الديمقراطي، على ألا يشمل ذلك حق أولياء الدم في القصاص وفق ما تثبته التحقيقات الجنائية. وحول مدى قبول الشارع بعملية السياسي، خصوصاً أن أحد طرفي الدعوة هو السعودية، وهي لاعب إقليمي مهم، ولفت إلى أن التحالف حرص على نفي ما تزعمه الولايات المتحدة، الطرف الآخر في الوساطة، عن تزمت «الحرية والتغيير» في الوصول إلى حل سياسي. وأشار إلى أن الخطوة يُمكن أن تسهم في تحديد خيارات واضحة لكل من الولايات المتحدة والسعودية بشأن دعم التحول الديمقراطي في البلاد ومؤقفهما من الانقلاب. وأكد أن «أمام المكون العسكري خيارين لا ثالث لهما، إما المضي في انقلابه بتشكيل حكومة منفردة وتحمل عقبات ذلك، أو التراجع عن الانقلاب والاستجابة للضغوط الدولية والإقليمية، وقبلها الضغوط الداخلية، بما يجنب البلاد المزيد من الجراحات». وحول حدود التنازلات التي يمكن أن يقدمها تحالف قوى الحرية والتغيير خلال عملية الحوار، أشار الريح محمد صادق إلى أن التحالف لم يصل إلى مرحلة التفكير في التنازلات، لأن ذلك رهن بقيام المكون العسكري «أولاً بإجراءات تهيئة المناخ بإنهاء العنف بحق المتظاهرين السلميين، وإطلاق سراح المعتقلين، والتراجع عن القرارات الارتدادية بتمكين عناصر النظام البائد (نظام عمر البشير)، وإنهاء الحوار الذي تشرف عليه الآلية الثلاثية، وكل ذلك من أجل تحقيق مناخات إيجابية للحوار».

وبشأن ما تردد عن مقترحات لخروج آمن للعسكر، نفى صادق وجود مقترحات عملية في هذا الصدد، لكنه لم يستبعدها مستقبلاً إذا كانت ستساهم في تحقيق التحول الديمقراطي، مشيراً إلى أنها مجرد أفكار في القصاص وفق ما تثبته التحقيقات الجنائية.

صالح: المكون العسكري غير مؤتمن على أي عملية سياسية

الحوار مع العسكر، نبّه صادق إلى أن تحالف «الحرية والتغيير» حمل مطالب الشارع الرئيسية وحوّلها إلى برنامج سياسي ووضعها على الطاولة، وإن تحققت ووجدت طريقها للتنفيذ، فلن تجد معارضة.

وكان عدد من الأحزاب السياسية والأجسام النقابية ولجان المقاومة السودانية قد رفض ما ذهب إليه تحالف «الحرية والتغيير»، وعدّه خيانة لشعار رئيسي بعد الانقلاب أجمع عليه الشارع بأن «لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية».

وكان لافتاً بروز أصوات أجسام داخل التحالف ترفض ما جرى، مثل محمد ناجي الأصم، القيادي في تجمع المهنيين السودانيين، الفصيل الموالي لـ«الحرية والتغيير»، وهو أحد أيقونات الثورة في نسختها الأولى، والذي أبدى، في تغريدة استنكاره للقاء الخميس الماضي، وعدّه تكراراً من «الحرية والتغيير» لتجربة الأخطاء وسوء التقدير. أما تجمع المهنيين السودانيين بشقه الثاني، فقد عبر بشكل أكثر حدة عن رفضه اللقاء. وأوضح المتحدث باسمه مهند مصطفى، لـ«العربي الجديد»، أنّ اللقاء ليس فيه جديد وتخل صريح من «الحرية والتغيير» عن شعارات الثورة، ولن يقود إلى حل للأزمة، بل يعقدها. واعتبر أنه «لن يؤدي أيضاً إلى محاسبة مرتكبي الجرائم بحق أبناء الشعب، ولا لتصفية جيوب النظام البائد، وهو في النهاية تكرار لتجربة الشراكة مع العسكر في 2019».

ويرى مصطفى، فإن اللقاء سيقود فقط إلى نفخ الروح في الانقلاب، ومنحه فرصة أخرى لاستنزاف موارد الدولة عبر شركات المؤسسات العسكرية المالية وإهدار موارد الدولة. واستنكر كل المبررات التي ساقتها قوى الحرية والتغيير، مشيراً إلى أنها مجرد تنازلات عن مبادئ من دون أن تحصل على أي تنازل. ولفت إلى أن «الحديث عن مخرج آمن للعسكر غير أخلاقي، لأن العسكر سفكوا دماء أكثر من 100 شهيد، وأصابوا 5 آلاف، وقاموا باغتصابات، وتلاعبوا بالأمن القومي وهربوا أطناناً من الذهب لروسيا، ويفكرون في بيع الموانئ السودانية، فلا يمكن الحديث بعد ذلك عن إفلاتهم من العقاب».

وقال الطبيب محمد صالح، العضو في «لجان المقاومة» السودانية في منطقة الحاج يوسف في الخرطوم: «إنهم في لجان المقاومة غير معنيين تماماً بخيارات ومواقف تحالف قوى الحرية والتغيير وحساباته السياسية». وشدد على أن «كل مواقف لجان المقاومة تعتمد بالأساس على ميثاق تأسيس سلطة الشعب الموقع عليه في مايو/أيار الماضي، وهو ميثاق يرفع شعار اللاتفاوض، ويفرض مواصلة التصعيد الثوري لحين سقوط الطغمة العسكرية، وهو ما نمضي به من خلال حراكنا اليومي، الذي دفعنا ثمنه أكثر من 100 شهيد حتى الآن». وأضاف صالح لـ«العربي الجديد»، أن «المكون العسكري الذي جلست معه قوى الحرية والتغيير غير مؤتمن على أي عملية سياسية، ولا ينبغي أن يكون جزءاً من أي حوار سياسي أو عملية سياسية أو شراكة».

من جهته، لفت أستاذ العلوم السياسية صلاح الدومة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن الطرف الوحيد الذي عليه تقديم تنازلات لإنقاذ الدولة من الانهيار هو المكون العسكري، الذي أمامه طريق التنازل عن السلطة وتسليمها للمدنيين، وبرأيه، فإن هذا أمر في حد ذاته ليس تنازلاً، بل حق منصوص عليه في الوثيقة الدستورية التي انقلب العسكر ضدها. وأشار إلى أن العسكر يواجهون ضغوطاً داخلية وخارجية متقاطعة النظير، وسيكون مقترح الخروج الآمن مناسباً لوضعهم الحالي، وقد يقبلون به خصوصاً مع استمرار الاحتجاجات الشعبية وتزايد زخمها نسبة للضيق المعيشي وزيادة الوعي، وتكشف الحقائق للسودانيين وإدراكهم حقيقة فشل العسكر واجندتهم.

وحول الاهتمام السعودي الأميركي بالسودان ودوافع توسطهما، أوضح الدومة أن واشنطن والرياض يدفعهما الإحساس بالمخاطر من تصرفات وتوجهات المكون العسكري، الذي أراد التلاعب بأمن منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية، من خلال محاولات جلب قواعد روسية إلى المنطقة. وأشار إلى زيادة أهمية المصالح الاقتصادية في السودان عقب الحرب الروسية الأوكرانية، وما تركته وستتركه من تداعيات، لا سيما وجود البترول ومشتقاته في السودان، وهو أمر تستثمر شركة «شيفرون» الأميركية لاستغلاله، مؤكداً أن كل ذلك، مع غيره من أسباب خارجية، سيدفع بعسكر السودان لتسليم السلطة بطريقة تحفظ لهم ماء الوجه ليس إلا.

تستمر بصورة شبه يومية التظاهرات ضد الانقلاب (محمود حجاج/الأناضول)

استبعاد القيادات الخمس

شدد الطبيب محمد صالح، العضو في «لجان المقاومة» السودانية في منطقة الحاج يوسف في الخرطوم، على انه «يستوجب على المؤسسة العسكرية استبعاد القيادات الخمس من اعضاء المكون العسكري»، في إشارة الى قائد الجيش عبد الفتاح البرهان (الصورة) ونائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي، بالإضافة الى شمس الدين كباشي وابراهيم جابر وياسر العطا، «وتسليم السلطة للشعب» لفتح الباب امام حوار بشأن الفترة الانتقالية.

الحدث

شهدت العاصمة الليبية طرابلس موجة جديدة من الاشتباكات ليل الجمعة السبت بين افراد من مجموعتين مسلحتين هما «كتيبة النواصي» و«جهاز دعم الاستقرار»، ما ادى إلى سقوط قتيل، واستدعى تنديداً واستنكاراً دوليين، وسط انباء عن تحشيدات في المناطق المحيطة بطرابلس

وقعت الاشتباكات بالقرب من سوق الثلاثاء الذي يضم حديقة عامة كبيرة (محمود تركية/فرانس برس)

اشتباكات طرابلس الليبية

قلق أمني ودولي من توسّع الفوضى الأمنية

الدبيبة متمسك بالانتخابات

قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، في كلمة في مصراتة امس السبت، إنه لا يمكن الخروج من المأزق السياسي في البلاد إلا عبر دستور واضح وانتخابات رئاسية وبرلمانية، واضاف «نحن جاهزون لعقد انتخابات، وسنخاطب بهذا مفوضية الانتخابات بتواريخ مفصلة ومحددة».

طرابلس ـ **أسامة علي**

كانت العاصمة الليبية طرابلس، على موعد مع اشتباكات جديدة بين فصيلين مسلحين ليل الجمعة-السبت، ما أدى لسقوط قتيل، وموجة استنكار دولية واسعة للحادثة. ويشير هذا التطور إلى استمرار حالة الفوضى المزمنة في ليبيا، والتي تتصاعد المخاوف من تفاقمها وانفجار الأوضاع، لا سيما مع المعطيات عن تحشيدات في المناطق المحيطة بالعاصمة وفي ظل الانقسام المتجدد والصراع على الحكم بين حكومتين، وما نتج عن ذلك من توترات أمنية في الفترة الأخيرة، خصوصاً في العاصمة.

وسُمع ليل الجمعة السبت، دوي انفجارات وتبادل إطلاق نار خصوصاً برشاشات ثقيلة، بالقرب من سوق الثلاثاء الذي يضم حديقة عامة كبيرة، وسط طرابلس، قبل أن يعود الهدوء الحذر إلى العاصمة أمس السبت. وقال شاهد عيان لـ«العربي الجديد»: «كنت جالساً مع أسرتي في متنزه عائلي قريب من شاطئ البحر مزدحم بالعائلات قبل أن نُفاجأ جميعاً باندلاع اشتباكات حول المتنزه، وساد جو من الهلع بين العائلات التي كانت تحاول الابتعاد عن المكان». وتداول ليبيون على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تظهر حالة الهلع التي أصابت العائلات في المتنزه. واندلعت الاشتباكات بعد خلافات فردية بين أفراد من «كتيبة النواصي»، وآخرين من «جهاز دعم الاستقرار»، وكلاهما من التشكيلات المسلحة التابعة لوزارة داخلية حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة. وتوسعت دائرة تبادل النيران لتشمل أحياء عمر المختار والمنصورة، المجاورين للمتنزه العائلي، بحسب مصدر أمني تحدث لـ«العربي الجديد». وأوضح المصدر، أن الاشتباكات دامت لساعتين قبل أن تتدخل مفارز من «اللواء 444» التابع لوزارة دفاع حكومة الوحدة الوطنية، الذي تمكن من فض الاشتباكات، وبدأ العمل على إجلاء العائلات التي فرت من المتنزه إلى فندق مجاور لتحتمي فيه.

من جانبه، قال مسؤول في وزارة الداخلية لوكالة «فرانس برس»، طالباً عدم كشف هويته إن المواجهات «اندلعت بسبب احتكاك واحتجاز مسلحين من الطرفين (كتيبة النواصي وجهاز دعم الاستقرار) بعدما نشرا في وقت سابق أفراداً وعربات مسلحة في محيط المنطقة» التي اندلعت فيها الاشتباكات. وتابع «بحسب الحصيلة الأولية تم تسجيل قتيل (غير مدني) وخسائر في عدد من السيارات المدنية التي كانت رابضة في موقع الاشتباك من دون تسجيل خسائر في صفوف المدنيين». وأكد المصدر الأمني نفسه أن «الاشتباكات توقفت تماماً بعد وساطة من طرف قوة عسكرية محايدة (اللواء 444) والتي نشرت عدداً من مدرعاتها في منطقة سوق الثلاثاء وأعيد فتح الشوارع وحركة السير بدأت بالعودة إلى طبيعتها».

وفيما نشرت حكومة الوحدة الوطنية، فجر أمس، فيديو للدبيبة يتحدث خلاله مع آمر «اللواء 444»، محمود حمزة، الذي أشرف على فض الاشتباكات، نقل عن الدبيبة قوله أمس، خلال كلمة له في جامعة مصراتة إن «ما يحدث الآن محاولة بعض الأطراف للاستيلاء على السلطة وتمكين بعض الشخصيات لبسط نفوذها بالقوة في العاصمة ولن نسمح بتسليمها إلا من خلال انتخابات يصوت عليها الشعب». واتهم بعض الأطراف بأنها «تسعى لتأجيج الوضع وخلط الأوراق».

تدخل «اللواء 444» لفض الاشتباكات التي نتج عنها قتيل

الأمم المتحدة: تحشيد من قبل مجاميع مسلحة بمحيط طرابلس

من جهته، طالب رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري، عبر فيسبوك، كلاً من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية «بفتح تحقيق فوري في الحادث». ودعا المشري إلى «نشر نتائج التحقيق للرأي العام ومعاقبة المتورطين، وإلا فإننا نحملهم (الحكومة والرئاسي) كامل المسؤولية عن حالة الفوضى والاستخفاف بأرواح وممتلكات المدنيين».

في المقابل، قال رئيس الحكومة المكلف من قبل البرلمان، فتحي باشاغا، عبر تويتر إن «حماية المدنيين والأبرياء من المواطنين العزل لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال ترتيبات أمنية بإشراف البعثة الأممية لإخلاء العاصمة من كافة أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة»، مشيراً إلى أنه «لا يمكن للأمن أن يستتب وللسلام أن يستقر من دون وجود دولة تحظى سلطاتها بالشرعية الدستورية والقانونية، وهذا يحثنا على المضي قدماً نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية».

واستدعت هذه الاشتباكات تنديداً دولياً. وقالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إنها «تلقت أنباء عن وقوع اشتباكات في طرابلس ليلة أمس (الجمعة) بين مجموعات مسلحة، أدت إلى تعريض حياة المدنيين للخطر»، مشيرة في بيان أصدرته أمس السبت، إلى تلقيها أنباء أخرى عن «تحشيد من قبل مجاميع مسلحة مدججة بالأسلحة الثقيلة من المناطق المحيطة بطرابلس». وعبّرت البعثة عن قلقها البالغ إزاء هذه التطورات التي قالت إنها تحدث «في فترة شديدة الحساسية وفي ظل استقطاب واسع على الصعيد السياسي». وأضافت أن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والأطراف الليبية المعنية «يبذلون جهوداً حثيثة في سبيل حلحلة الأوضاع، بما في ذلك عبر المحادثات الرامية لوضع إطار دستوري يمكن من تنظيم انتخابات وطنية في أقرب فرصة ممكنة». ومن المزمع أن تُستهل الجولة الثالثة والأخيرة من هذه المحادثات اليوم الأحد في القاهرة، وبرعاية البعثة التي ناشدت عبر بيانها الأطراف الليبية الأمنية والسياسية لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتحلي بصفات القيادة المسؤولة وحل جميع الخلافات، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني عبر الحوار. كما ناشدت جميع الليبيين لبذل كل ما بوسعهم للحفاظ على استقرار البلاد الهش في هذا الوقت الذي وصفته بـ«الحرج».

بدورها، أبدت مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني وليامز، انزعاجها حيال الاشتباكات التي شهدتها طرابلس، داعية إلى الهدوء التام وحماية المدنيين. وكتبت وليامز على تويتر أمس «طفحَ الكيل! كفى يعني كفى! أدعو إلى الهدوء التام وحماية المدنيين في كل مكان من ليبيا وفي كل وقت».

وطالبت الولايات المتحدة بوقف الاشتباكات والكف عن التصعيد. وقال السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نولاند، في تغريدة أمس: «سيدفع المسؤولون عن هذه الاشتباكات الثمن من الشعب الليبي والمجتمع الدولي». من جهته، قال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا خوسيه ساباديل، في تغريدة أمس، إن «ما حدث في سوق الثلاثاء هو أمر مروع ومشين ويمثل صدمة». وأضاف «تم إطلاق الأسلحة على حديقة حيث يركض الأطفال ويلعبون»، مؤكداً أن «الأماكن العامة في طرابلس ملك للعائلات وليس لرجال مسلحين».

تقرير

سد النهضة... سيناريو مصري لشراء المياه من إثيوبيا

أمام التعنت الإثيوبي في أزمة سد النهضة، بدأت القاهرة بحث سيناريوهات منها شراء المياه من إثيوبيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف مسؤول فني مصري على صلة بملف أزمة السد الإثيوبي، لـ«العربي الجديد»، أن هناك تفكيراً رسمياً مصرياً في أحد السيناريوهات المطروحة للتعامل مع أزمة السد، وهو شراء المياه من أديس أبابا. يأتي ذلك فيما قالت مصادر مطلعة على جلسات التحضير للحوار السياسي الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي أخيراً، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إن الدائرة المقربة من الرئيس والمشرفة على الحوار المفترض، رفضت فكرة أن يكون الحديث عن أزمة السد أحد محاور هذا الحوار. وقال المصدر الفني المصري إنه «تم أخيراً إعداد رؤية شاملة بمشاركة من جهات معنية عدة، كان من بين سيناريوهاتها، فكرة شراء المياه من إثيوبيا، ضمن الحلول المقترحة على المدى الطويل، وإعداد تصورات واضحة بحجم التكلفة الخاصة بمثل تلك الخطوة، مقارنة بعملية تحلية المياه من أجل أغراض الشرب، بخلاف التكلفة الخاصة بعمليات إعادة تدوير مياه الصرف الزراعي للاستخدامات الخاصة بالري».

من جهة أخرى، أوضح مصدر مطلع على ملف الدعوة الرئاسية الأخيرة للحوار الوطني، تلقّي مقترحات أولية متعلقة بتخصيص مسار خلال جلسات الحوار المرتقب، والذي من المقرر أن تنطلق أولى خطواته في الأول من يوليو/تموز المقبل، لأزمة السد، وفتح المجال للمتخصصين لطرح رؤى متعددة بشأن حل الأزمة والتعامل مع إثيوبيا، باعتبار أن القضية تمس الأمن القومي المصري.

في المقابل، كشف مصدر آخر شارك في جلسة تحضيرية للحوار، في أحد الفنادق التابعة لإحدى الجهات السيادية، تطرقت لمحددات الحوار الوطني ومحاوره المقترحة، أن مسؤولا بارزا في الدائرة المحيطة بالسيسي «أكد على ضرورة استبعاد أي ملفات خاصة بالحديث عن أزمة السد، ضمن مجموعة أخرى من الملفات التي وصف الحديث فيها خلال جلسات الحوار بالخط الأحمر». وتأتي هذه التحذيرات لتضاعف الجدل بشأن فكرة «الحوار الوطني» من أساسها.

ولطالما حرص السيسي في كل مناسبة أو لقاء مع أي مسؤول أفريقي أو دولي، على ذكر أزمة سد النهضة الإثيوبي، والتأكيد على تمسّك بلاده بضرورة التوصل لاتفاق قانوني شامل وملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد، حتى أصبح ذلك الحديث مجرد «ديباجة» ومحفوظات يرددها أكبر مسؤول مصري من دون صدى على أرض الواقع، كما يرى خبراء ودبلوماسيون. آخر تلك التصريحات، كان خلال لقاء الرئيس المصري وزيرة الخارجية التنزانية ليبراتا مولامولا، الخميس الماضي. إذ شدد، حسب بيان صادر عن مؤسسة الرئاسة، على «موقف مصر الثابت بالحفاظ على أمنها المائي وعلى الحقوق التاريخية المكتسبة في مياه النيل، وذلك من خلال التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد، على نحو يصون حق الأجيال الحالية والقادمة في مياه النيل، المصدر الأساسي للمياه لمصر».

تصريحات السيسي المتكررة تأتي فيما تستعد إثيوبيا للملء الثالث للسد مطلع يوليو المقبل، وسط توقعات بأنه سيكون أكبر من الملئين الأول والثاني، فيما لا تبدو هناك أي مؤشرات على تحركات مصرية إزاء إصرار أديس أبابا في هذا الصدد.

وأثارت تصريحات السيسي في المعرض والمؤتمر الطبي الأفريقي الأول، الذي انعقد أخيراً بمنتجع شرم الشيخ الساحلي، حالة من الاستياء الشعبي، وفي الأوساط السياسية المصرية، إذ شدد وقتها على «استبعاد الحلول العسكرية» من أجل الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل.

تعليمات باستبعاد أزمة السد من محاور الحوار الوطني

تبدأ إثيوبيا الملء الثالث للسد الشهر المقبل (امانويل سيليشي/فرانس برس)

وبحسب مصادر فنية مصرية ودبلوماسية غربية في القاهرة، فإن حديث السيسي يأتي في أعقاب تراجع الدعم الأوروبي والأميركي أخيراً للموقف المصري. ووفق مصدر دبلوماسي غربي في القاهرة، فإن الإثيوبيين كانوا أقدر خلال الفترة الماضية على عرض ملفهم على القوى الأوروبية الكبرى، بالشكل الذي خفض حماسة بعض الدول في تبنّي ضغوط على حكومة أديس أبابا.

وأكد المصدر أنه في فترة سابقة «كان هناك تصور أوروبي بتبني أديس أبابا نهجاً جائراً، بالشروع في مخططات بناء السد وعملية التخزين على حساب المصالح المصرية والسودانية».

وأوضح الدبلوماسي الغربي أن الفترة الماضية «شهدت لقاءات قام بها مسؤولون فنيون ودبلوماسيون رفيعو المستوى من إثيوبيا، مع مسؤولين غربيين، وطرحوا عليهم القضية من المنظور الإثيوبي». ولفت إلى أن ذلك «شجع عددا من القوى الأوروبية، وعلى رأسها ألمانيا، على إدخال تعديلات جوهرية على موقفها بشأن الأزمة، وتبني موقف أقرب للمحايد الذي يتبنى دوراً تحفيزياً للجلوس واستكمال المفاوضات، بعدما كان يميل أكثر لتبني نهج الضغط على أديس أبابا».

قضية

رفعت الفصائل السورية المعارضة من مستوى تحضيراتها استعداداً لشن تركيا عملية عسكرية شمال سورية، عبر تشكيل غرفة عمليات مشتركة وتقسيم المحاور

العملية العسكرية التركية

الفصائل تتجهز: غرفة مشتركة وتقسيم المحاور شمالي سورية

عفرين (شمال سورية) ـ **عدنان الإمام**

تواصل فصائل «الجيش الوطني السوري» المعارض استعداداتها للعملية العسكرية التي لوّحت تركيا بها طويلاً ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في ريف حلب الشمالي، وذلك لتوسيع نطاق «المنطقة الآمنة» التي تسيطر أنقرة عليها في الشمال السوري.

وبات بحكم المؤكد أن منطقة تل رفعت في ريف حلب تشكل الهدف الأول في المرحلة الأولى من العملية، التي من المتوقع أن يتسع نطاقها، في حال اندلاعها، لتشمل مناطق أخرى في غرب نهر الفرات، وتحديداً مدينة منبج.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حدد محاور العملية، في خطاب أمام نواب حزب «العدالة والتنمية»، مطلع يونيو/حزيران الحالي. وأعلن وقتها أن بلاده بصدد الانتقال إلى مرحلة جديدة بشأن قرارها إنشاء «منطقة آمنة» بعمق 30 كيلومتراً في شمالي سورية، وتطهير تل رفعت ومنبج من «الإرهابيين» على حد وصفه.

ولطالما كانت مدينة تل رفعت ومحيطها هدفاً لفصائل المعارضة منذ العام 2018. لكن التفاهمات الروسية التركية حالت دون ذلك، إذ تندرج هذه المدينة ضمن مناطق النفوذ الروسي في سورية.

وأكد مصدر مطلع في «الجيش الوطني» المعارض، فضّل عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «تم بالفعل تشكيل غرفة عمليات لإدارة المعركة المقبلة». وأوضح أنّ كل الفصائل رفعت جاهزيتها، ونحن بانتظار القرار للبدء بالعملية.

وأكد أن المرحلة الأولى من العملية ستكون باتجاه تل رفعت ونحو 40 قرية حولها، تسيطر عليها مجموعات كردية، مرجحاً انطلاق العملية نهاية الأسبوع المقبل على أبعد تقدير. وستكون فصائل المعارضة السورية الموالية لأنقرة رأس الحربة في أي هجوم، حيث «وُزعت محاور القتال على هذه الفصائل»، وفق المصدر، الذي أشار إلى أن الهدف «هو السيطرة على كامل المساحة بين مدينتي تل رفعت والباب».

وكانت «الوحدات» الكردية، التي تشكل الثقل الرئيسي في «قسد»، سيطرت على مدينة تل رفعت وقرى في ريفها، في فبراير/ شباط 2016، إبان اندلاع أزمة بين الأتراك والروس. ويومها دعمت موسكو «وحدات حماية الشعب» الكردية رداً على إسقاط طائرة روسية من قبل طائرة تركيا.

وتأتي مدينة تل رفعت، التي تقع إلى الشمال من مدينة حلب بنحو 40 كيلومتراً، وتبعد نحو 20 كيلومتراً عن الحدود السورية التركية، في مقدمة المواقع التي تسيطر عليها «الوحدات» الكردية، إضافة إلى بلدات كفر نايا، ودير جمال، والشيخ عيسى، وكفر ناصح، وإحرص، وحربل، وعين دقنة، وأم حوش، ومنغ، ومرعناز، وفافين، والزيارة، وتل شعير، وتل رحال، ومريمين، وتل عجار، وأم القرى، وسواها من القرى والبلدات.

ونزح سكان تل رفعت ومحيطها عنها إلى مخيمات في الشمال السوري، أو إلى المدن والبلدات التي تقع تحت سيطرة فصائل المعارضة، مثل أعزاز. وفي 2018 نزح آلاف المدنيين الأكراد من منطقة عفرين باتجاه تل رفعت، إبّان عملية «غصن الزيتون» التي قام بها الجيش التركي ضد «الوحدات» الكردية، وانتهت بخروج الأخيرة من عفرين والتمركز في تل رفعت.

المرحلة الأولى من العملية العسكرية ستكون باتجاه تل رفعت

«قسد» نقلت محتجزين في سجون بمنبج إلى شرق الفرات

وهناك مخاوف من موجة نزوح جديدة للنازحين الأكراد من تل رفعت إلى مناطق سيطرة النظام، خصوصاً مدينة حلب حيث يسيطر الأكراد على حيي الشيخ مقصود والأشرفية، أو إلى شرق الفرات.

ويبدو أن التهديد التركي أجبر النظام و«قسد» على تقارب عسكري، في محاولة يبدو أنها غير مجدية للتعامل مع هذا التهديد، الذي يستهدف تل رفعت وربما لاحقاً مدينة منبج.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس «مجلس سورية الديمقراطية» (الجناح السياسي لـ«قسد») رياض درار، في تصريحات صحافية الخميس الماضي، أن هذه القوات «ستقاتل مع الجيش السوري المعتدين أياً كانوا، إذا اعتدى أحد على الحدود السورية». وأشار إلى أن «قوات سورية الديمقراطية» ستكون جزءاً من هذا الجيش بعد التسوية السياسية.

لكن النظام يتعامل حتى اللحظة مع «قسد» على أنها «مليشيات عميلة للجانب الأميركي»، ويرفض تقديم أي مساعدة لها، من دون الحصول على مكاسب على الأرض، من قبيل استعادة مدن أو بلدات، أو إنشاء مراكز أمنية داخلها، وهو ما ترفضه «قوات سورية الديمقراطية» حتى اللحظة.

وفي ظل التفوق العسكري التركي وفصائل المعارضة السورية يبدو أن أي محاولة للمواجهة من قبل «قسد» أو قوات النظام ستبوء بالفشل، على غرار ما حدث في 2018 في منطقة عفرين، أو 2019 في منطقة شرقي نهر الفرات.

ورأى النقيب المنشق عن قوات النظام رشيد حوراني، وهو باحث في «المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التصريحات الصادرة عن المسؤولين الروس والأميركيين تدل على قبول ضمني غير معلن بشكل مباشر بالعملية العسكرية التركية باتجاه منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي».

وأضاف: أدركت «قسد» جدية التحركات التركية، وعدم قدرة جيش النظام على الوقوف في وجه التقدم التركي، ولذلك بدأت «قسد» بنقل السجناء إلى سجون في الحسكة والقامشلي. وأشار إلى أن هذه القوات «أوعزت لأصحاب المصالح الاقتصادية بنقل مصانعهم أيضاً».

ولفت حوراني إلى أن «قسد تدرك من خلال محاولاتها التقدم والاشتباك على خطوط التماس مع فصائل الجيش الوطني، المستوى القتالي الذي وصلت إليه تلك الفصائل، التي سيقدم الجيش التركي الدعم لها عبر الطيران المسيّر. لذا في المحصلة تعي قسد تماماً أنها أمام معركة خاسرة»، على حد وصفه.

وكانت مصادر محلية ذكرت أن «قسد» نقلت محتجزين ومعتقلين في سجون بمدينة منبج غرب نهر الفرات إلى سجون في شرق الفرات، وخاصة في محافظة الحسكة، ما يدل على أنها تتحسب لعملية عسكرية تركية وشيكة، ربما تطاول منبج أيضاً. وتعد منطقة منبج، التي تقع إلى الشرق من تل رفعت بنحو 90 كيلومتراً، من المناطق المختلف عليها بين أطراف الصراع في سورية، فهي ضمن نفوذ واشنطن التي تدعم «قسد»، إلا أن الجانب التركي يعتبرها أولوية، بينما يسعى النظام والروس للسيطرة عليها.

فصائل مدعومة من تركيا في اعزاز، يوم الخميس الماضي (بكر القاسم/فرانس برس)

تونس

«اتحاد الشغل» يتمسك بمقاطعة حوار سعيّد

جدّد اتحاد الشغل في تونس، أمس، رفضه المشاركة في مسار الحوار الذي يفرضه الرئيس قيس سعيّد، والذي تتواصل التحركات الرافضة لخياراته

تونس ـ **بسمة بركات**

لا يزال الرفض العام لمشروع الرئيس التونسي قيس سعيّد السمة الأبرز للمشهد السياسي في البلاد، ولا سيما في ما يتعلق بالحوار والمسارات الأخرى التي يريد سعيّد عبرها فرض نظام حكم جديد، وفقاً لرؤيته الخاصة. ويزاد في هذا الإطار الشرخ بين الرئيس والاتحاد العام التونسي للشغل.

وأكد الأمين العام لاتحاد الشغل، نور الدين الطبوبي، في افتتاح اجتماع نقابي حاشد في قصر المؤتمرات بالعاصمة تونس أمس السبت، أن «الاتحاد كان دوماً مسؤولاً، وهو من دعا إلى الحوار منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، وساهم بالحوار في 2013 في إنقاذ البلاد». وحذر الطبوبي من خطورة المسّ بالأمن القومي للبلاد، قائلاً: «لسنا انقلابيين»، مشدداً على أنه «لا صحة لما راج من تصريحات حول اتصال الجيش بنا، ولا وجود لإقامات جبرية لقياداتنا، ولدينا ثقة بالجيش الذي يقوم بدوره الوطني». وكانت تقارير إعلامية قد تحدثت عن اعتزام الجيش تنفيذ أوامر لسعيّد، الذي يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة، بغلق مقرات الاتحاد وإخضاع قيادييه للإقامة الجبرية.

وبيّن الطبوبي أن «حوار 2013 كان حواراً وطنياً شارك فيه الاتحاد، ولا أحد يمكنه المسّ بمنظمة الشغالين»، مضيفاً «نحن دعاة حوار، ودعاة مشروع وطني بالحكمة والعقل والهدوء، وليس بالاتهامات الجزاف»، مستنكراً في حديثه الاتهامات التي طاولت رجال الأعمال والنقابيين، قائلاً: «أصبح الجميع فاسداً، رجال الأعمال والنقابيون والمؤسسات، الجميع حسب قوله فاسد». وجدّد الطبوبي رفضه القاطع لحوار «صوري معلوم النتائج»، مؤكداً أن الاتحاد «لن يكون شاهد زور». وأشار إلى أن موقف الاتحاد الرافض للمشاركة في حوار سعيّد «يأتي بعد تقييمنا، ومشاهدتنا لبعض الأشياء التي نتحفّظ عن ذكرها، لأن لنا واجب التحفظ والمسؤولية، ونحن لا ننجر وراء الانفعالات».

وبيّن الطبوبي أنه «على الرغم من وجود بعض الأخطاء في النظام السياسي والنظام الانتخابي، فإننا نرفض أي إصلاحات تعيد تونس إلى العصور الحجرية»، مضيفاً: «نرفض المشاركة في حكومة موازية، واستعمال المنظمة النقابية من قبل أي طرف، ونرفض الزج بالنقابيين في الصراعات الدائرة». وتابع الطبوبي: «نساند القضاء في معركته من أجل الاستقلالية ضد محاولة السيطرة عليه»، مؤكداً أنه «لن يُسمح لأي طرف بأن يضع يده على القضاء مهما كان، فالقضاء ملك لكل التونسيين».

في غضون ذلك، أكدت الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء (التي تضم أحزاب: الجمهوري والتيار الديمقراطي والتكتل والعمال والقطب)، أمس السبت، أنها ستواصل وقفاتها الاحتجاجية «حتى يسقط الاستفتاء» الذي ينوي سعيّد تنظيمه بشأن الدستور الجديد في 25 يوليو/ تموز المقبل. وجاء ذلك خلال وقفة احتجاجية شارك فيها العشرات أمام الهيئة الفرعية للانتخابات بمدينة صفاقس بجنوب البلاد، وبحضور كل من رئيس حزب العمال حمة الهمامي، والأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، والأمين العام للتيار الديمقراطي غازي الشواشي، والمنسق العام لحزب القطب رياض بن فضل. ورفع المحتجّون شعارات: «هيئة الرئيس هيئة التزوير»، و«حريات حريات دولة البوليس انتهت»، و«يا مواطن يا مقموع زاد الفقر زاد الجوع». وقال المنسق العام لحزب القطب رياض بن فضل، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الاستفتاء المزعوم لا شرعية له، ورئيس الجمهورية ماض في مشروعه ونحن ماضون أيضاً في تحركاتنا، وسنستعمل كل الوسائل السلمية والدستورية لإسقاطه». وأوضح أن «سعيّد يحاول من خلال هذا الاستفتاء التغطية على الفشل والمأزق الاجتماعي والاقتصادي وحتى الأخلاقي الذي تعيشه تونس». وبيّن أن «رسالتهم الأولى أن هذا الاستفتاء لن يمر»، وأن معركة اليوم هي «للدفاع عن الحقوق والحريات من أجل دولة القانون ونهاية حكم الفرد الواحد الذي يدير بمفرده شؤون البلاد». وأفاد بأن تحركاتهم ستتواصل «حتى يوم 25 يوليو إلى حين إسقاط الاستفتاء الصوري بالتنسيق مع ائتلافات مدنية ومواطنية ومع اتحاد الشغل، وقوى تشاركنا الأرضية الديمقراطية التقدمية».

نور الدين الطبوبي: اتحاد الشغل لن يكون شاهد زور

من جهته، قال الهمامي، خلال الوقفة الاحتجاجية، إن سعيّد «يعمل على تحويل الأنظار عن واقع الشعب الاجتماعي والاقتصادي إلى مسائل أخرى يغطي بها فشله»، مضيفاً أن «سعيّد يعبث سياسياً بتونس». وأكد أن «مشروع الاستفتاء خطير وجاء لإضفاء شرعية وهمية على خيارات مسبقة»، مبيناً أن «الحملة منفتحة على كل القوى والشخصيات التقدمية الديمقراطية الوطنية من أجل إسقاط الاستفتاء وبلورة مشروع بديل».

شرق غرب

استشهاد شاب فلسطيني متأثراً بجراحه

شيّع آلاف الفلسطينيين الأسير المحرر سميح عمارنة، الذي استشهد أمس السبت، متأثراً بجروحه الخطيرة التي أصيب بها قبل أيام في بلدة يعبد جنوب غرب جنين. وأصيب عمارنة في الثاني من يونيو/ حزيران الحالي بجروح خطيرة، خلال مواجهات اندلعت عقب اقتحام قوات الاحتلال بلدة يعبد، وتفجير منزل منفذ عملية «بني براك» ضياء حمارشة، وقد استشهد خلالها الشاب بلال قبها.

(العربي الجديد)

الخارجية الفلسطينية: لا إرادة دولية للجم تغول الاحتلال

قالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس السبت، إن غياب الإرادة الدولية والأميركية في لجم التغول الإسرائيلي على الفلسطيني، وفشل المجتمع الدولي في وضع حد لتصعيد الإسرائيلي الحاصل، يشكك في مصداقية المواقف والإدانات الدولية والأممية لانتهاكات وجرائم الاحتلال، ويثبت أن تلك المواقف غير كافية ولا ترتقي لمستوى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني.

(العربي الجديد)

قتلى من الجيش والمجموعات القبلية في سيناء

قُتل مجندان مصريان وثلاثة عناصر من المجموعات القبلية المساندة، أمس السبت، بهجوم لتنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» في مدينة رفح بمحافظة شمال سيناء شرقي البلاد. وقالت مصادر طبية عسكرية في سيناء لـ«العربي الجديد» إنه وصل إلى مستشفى العريش العسكري عنصران من قوات الجيش وقد فارقا الحياة، نتيجة تعرضهما لرصاص حي من مسافة قريبة. وكان تنظيم ولاية سيناء شنّ هجوماً فجر أمس على قوات الجيش والمجموعات القبلية المساندة لها، ما أدى إلى مقتل العسكريين واثنين من المجموعات القبلية. كما أفيد مساء أمس عن مقتل عنصر ثالث.

(العربي الجديد)

إجراءات أمنية خلال قمة السبع

تعتزم ألمانيا فرض إجراءات أمنية مشددة مؤقتة على الحدود مع استعداد البلاد لاستضافة قمة مجموعة السبع، في الفترة من 26 إلى 28 يونيو/ حزيران الحالي

في جبال الألب البافارية. وأمرت ألمانيا بزيادة الإجراءات الأمنية على حدودها في الفترة من 13 يونيو/ حزيران إلى 3 يوليو/ تموز، وفقاً لبيان لوزارة الداخلية أمس السبت.

(أسوشييتد برس)

عسكر مالي يشكّلون لجنة لصوغ دستور جديد

أعلنت سلطات مالي التي يهيمن عليها العسكريون تشكيل لجنة تحت سيطرتها مكلفة بلورة دستور جديد للبلاد خلال شهرين كحد أقصى، وفق مرسوم رئاسي نشر ليل الجمعة-السبت. ووقع قائد المجلس العسكري في مالي الكولونيل أسيمي غويتا المرسوم في السادس من يونيو/ حزيران، وينص على تولي العسكريين إدارة البلاد حتى آذار/ مارس 2024 على أن يسلموا السلطة للمدنيين بعد هذه الفترة التي وُصفت بأنها انتقالية.

(فرانس برس)

يبدو ان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يمرّ بادق لحظة سياسية، عشية الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، التي قد تقود نتائجها إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي وإفراز برلمان معقد . ويخشى ماكرون تقدّم ائتلاف يساري بقيادة جان ـ لوك ميلانشون

الانتخابات الفرنسية

معركة أحجام لرسم خريطة البرلمان الجديد

يراهن ميلانشون على أن يتمكن بعد الانتخابات من فرض حكومة «تعايش» (سامر الدومي/ فرانس برس)

بعد نحو شهر ونصف شهر على فوزه بولاية رئاسية ثانية وأخيرة، يخوض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون معركة طاحنة، اليوم الأحد، في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، في مواجهة اليسار واليمين، في محاولة لفرض سيطرته على «الجمعية الوطنية» (البرلمان). ومن المقرر إجراء دورة ثانية يوم الأحد، 19 يونيو/ حزيران الحالي. وعشية الانتخابات، يبدو المشهد الفرنسي معقّداً، إثر النتائج التي أفرزتها الانتخابات الرئاسية، التي أجريت على دورتين، في 10 إبريل/ نيسان الماضي و24 منه، وبروز كتلتين صلبتين لليسار، بقيادة جان لوك ميلانشون، ولليمين المتطرف بقيادة مارين لوبان. ومن شأن إفرازات هذه النتائج أن تؤثر في تركيبة البرلمان الجديد وتحديد طبيعة المشهد السياسي الفرنسي للسنوات المقبلة، خصوصاً أن ميلانشون الذي يتزعم تحالفاً غير مسبوق يضم الاشتراكيين والشيوعيين والخضر بالإضافة إلى حزبه «فرنسا الأبية» مندفع لخوض ما سمّاه «الجولة الثالثة» من الانتخابات، في مقابل استمرار معركة لوبان الداخلية مع المرشح الرئاسي الخاسر إريك زيمور. ويدرك ماكرون أن معركته مع الائتلاف اليساري «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد» (نوبيس) بزعامة ميلانشون أكثر شراسة من تلك التي مع اليمين المتطرف، خصوصاً أن ميلانشون كان واضحاً في تحديد أهداف حملته، وفي مقدمتها الحيلولة دون تمكن ماكرون من تحقيق فوز يمنحه الأغلبية في البرلمان، بما يؤمن له فرض ما يسميه «حكومة تعايش». أما اليمين المتطرف بزعامة لوبان فتتعدد حساباته، خصوصاً بعد نتائج الانتخابات الرئاسية، وما أظهرته من تطبيع شعبي مع خطاب اليمين المتطرف. وستشكل الانتخابات التشريعية، بعد الرئاسية، فرصة ثانية لمعرفة حجم التقدم الذي سيحققه اليمين المتطرف مقارنة بانتخابات 2017 في ظل التحولات التي تشهدها فرنسا. وتمتد ولاية المجلس النيابي الجديد لخمس سنوات، فيما تجرى الانتخابات التي دعي إليها الناخبون الفرنسيون البالغ عددهم 48 مليوناً، على مستوى الدوائر الانتخابية كل على حدة، وعلى دورتين انتخابيتين.

وللفوز بمقعد النائب، يجب على المرشح الحصول في الجولة الأولى على الأغلبية المطلقة للأصوات، وعدد مساو لربع عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية. أما لخوض الجولة الثانية، فيجب على المرشح أن يكون حاصلاً على عدد من الأصوات، تصل نسبته إلى 12,5 في المائة على أقل تقدير من عدد الناخبين المسجلين. وفي الجولة الثانية، تكفي الأغلبية النسبية للفوز. وفي حال تعادُل المرشحين، يفوز المرشح الأكبر سناً.

ووفقاً لاستطلاعات الرأي التي أُجريت بين 3 يونيو الحالي و10 منه، لشركات «هاريس انتراكتيف» و«إيفوب فيدوسيال» و«إيبسوس سوبرا ستيريا» و«أوبينيونواي كيا» و«كلاستر 17» و«إيلاب»، فإن تحالف «معاً» بزعامة ماكرون سينال ما بين 26 و28 في المائة من نيات المستطلعين. في المقابل، سينال تحالف «نوبيس» ما بين 24 و29,5 في المائة. أما اليمين المتطرف، فيحصد ما بين 19,5 و21 في المائة من الأصوات.

وتعني هذه الاستطلاعات أن تحالف ماكرون من المرجّح أن ينال ما بين 260 و335 مقعداً في البرلمان الجديد، من أصل 577. أما تحالف ميلانشون، فسيكسب ما بين 120 و230 مقعداً، بينما تحصد لوبان ما بين 15 و65 مقعداً، ليتقدم بذلك اليمين المتطرف عن اليمين التقليدي الذي من المحتمل أن يفقد مكانته كأول تكتل معارض في الجمعية.

ويسعى ماكرون لضمان 289 مقعداً، لتشكيل الغالبية المطلقة، وتكريس نفوذه في الإليزيه، ورئاسة الحكومة بعد تعيينه إليزابيث بورن رئيسة لها في 16 مايو/ أيار الماضي، والبرلمان. وهو ما دفعه إلى القيام بحملة انتخابية، انتهت مساء أول من أمس الجمعة، بموجب القانون الانتخابي، طرح فيها نفسه «حصناً أمام المتشددين».

واستعاد الرئيس الفرنسي الحجج نفسها التي طرحها خلال الانتخابات الرئاسية، داعياً الفرنسيين إلى إعطائه «أغلبية واضحة» في الجمعية الوطنية، ملوّحاً بخطر التشدد من جانب اليسار واليمين المتطرف الذي يشكل «اضطرابات» لفرنسا.

وقال ماكرون، يوم الخميس الماضي، في خطاب ألقاه في جنوب غربي فرنسا: «لا شيء سيكون أخطر من أن نضيف إلى الاضطراب العالمي اضطراباً فرنسياً يقترحه المتشددون»، واضعاً لوبان وميلانشون في الخانة نفسها. والرهان الرئيسي يكمن في ما إذا سيحظى ماكرون بغالبية نسبية أو مطلقة في الجمعية الوطنية، وحجم المعارضة، ولا سيما من اليسار. واعتُبر خطاب ماكرون دعوة إلى التعبئة، إذ إن غياب أي غالبية برلمانية له سيعقد طريق الإصلاحات التي يريد الرئيس إنجازها في ولايته الثانية، التي تنتهي في عام 2027، خصوصاً في ملف التقاعد.

ولا يحظى ماكرون بأي مهلة سماح، ويبقى بعيداً عن الاندفاعة الاعتيادية لغالبية تخوض حملة انتخابية. وتتهمه المعارضة بالمماطلة و«الجمود». وتصدُر هذه الاتهامات في وقت يعبّر الفرنسيون عن قلق متزايد في استطلاعات الرأي، إزاء تباطؤ الاقتصاد الفرنسي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، نتيجة الهجوم الروسي على أوكرانيا. أما الحكومة الجديدة التي تشكلت قبل بضعة أسابيع، برئاسة بورن، فتجد نفسها مكبّلة بفعل الاستحقاق الانتخابي، فضلاً عن القضايا الجدلية التي أضعفت موقعها. وواجهت أولاً قضية وزير التضامن داميان أباد الذي اتُّهم بالاغتصاب، الأمر الذي نفاه. وكانت بورن قد حددت خريطة الحكومة الجديدة، ومحورها ثلاثة أمور «ملحّة»، بحسب وصفها، وهي القدرة الشرائية والصحة والمناخ، وذلك على وقع ارتفاع نسبة التضخم في فرنسا إلى 5 في المائة على أساس سنوي، في إبريل الماضي.

لكن بورن تعرّضت لما وصفه الإعلام الفرنسي والأوروبي بـ«الفضيحة»، مع وقوع أحداث استاد فرنسا، على هامش نهائي دوري أبطال أوروبا لكرة القدم بين ناديي ريال مدريد الإسباني وليفربول الإنكليزي في 28 مايو الماضي. وتمحورت المسألة حول تزوير بطاقات دخول مشجعي الفريقين إلى الملعب، واندلاع أعمال شغب على هامشه.

واتخذت القضية منحىً سياسياً، إذ وصلت المعارضة إلى حد المطالبة باستقالة وزير الداخلية جيرالد دارمانان، الذي اضطر في نهاية المطاف إلى تقديم اعتذارات. وما يزيد الضغط على الحكومة أن عدداً من أعضائها، في طليعتهم رئيسة الوزراء، مرشحون في الانتخابات التشريعية. غير أن طموحات ماكرون تصطدم بلامبالاة الناخبين الفرنسيين، بصورة مشابهة لعدم اكتراثهم بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية. ومن المرجح أن تسجل الدورة الأولى رقماً قياسياً جديداً لجهة المقاطعة، بنسبة تراوح بين 52 و56 في المائة (مقابل 51,3 في المائة في 2017) وفقاً للاستطلاعات الأخيرة.

وحول هذه النقطة، قال برونو جانبار، من معهد «أوبينيونواي كيا»، في حديث إلى إذاعة «كلاسيك» أول من أمس الجمعة: «كان هناك عدم اهتمام كامل منذ البداية بالحملة، وقد ازداد مع الوقت. هذا مؤشر أيضاً، كما اعتقد، على سأم انتخابي»، مشيراً إلى أنه يتوقع «نسبة قياسية من الامتناع عن التصويت»، ولا سيما لدى الشباب.

مع العلم أن الفرنسيين المقيمين في الخارج، وفي بولينيزيا الفرنسية، أدلوا بصوتهم، فيما تمكن بعضهم من الإدلاء بأصواتهم عبر الإنترنت حتى الأول من يونيو الحالي. كذلك بدأ التصويت، أمس السبت، في عدة مناطق فرنسية خلف البحار، خصوصاً في المارتينيك وغوادلوب. وفي وقت سعى فيه ماكرون لشحذ الحماسة الانتخابية، بدا ميلانشون واثقاً من تحقيقه اختراقات مهمة، وهو ما دفعه إلى إبداء سخريته يوم الأربعاء الماضي، مما سمّاه «الهلع السائد» في معسكر ماكرون. وقال: «عليكم أن تهابوا. ميلانشون عدواني سيلتهم أطفالكم». وسبق أن اعتبر، الأسبوع الماضي، عبر إذاعة «فرانس إنفو»: «أننا في موقع جيد للانتصار». أما في معسكر الغالبية الرئاسية، فأعلنت النائبة أورور بيرجيه أنه يُنظَر «بجدية» إلى صعود الائتلاف اليساري. من جهته، أكد الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان أوليفييه فيران، أنه إذا لم يكن البرلمان «متوافقاً مع البرنامج الذي انتخب الرئيس على أساسه، فسيشكل ذلك زعزعة كبرى للسياسة في بلدنا على مدى السنوات المقبلة».

ويقصد فيران أن أي نوع من أنواع «البرلمان المعقّد»، سيمنع ماكرون من تطبيق وعوده وإصلاحاته، فضلاً عن غرق فرنسا بأزمة داخلية أشدّ ضراوة من أزمة احتجاجات «السترات الصفراء»، التي استمرت بين 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 و14 مارس/ آذار 2020. وكانت الاحتجاجات التي اندلعت على خلفية ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف المعيشة، قد امتدت مطالِبها لتشمل إسقاط الإصلاحات الضريبية التي سنّتها الحكومة، التي رأى المحتجون أنها تستنزف الطبقتين العاملة والمتوسطة فيما تُقوّي الطبقة الثريّة. ومع أنها دعت في انطلاقتها إلى تخفيض قيمة الضرائب على الوقود، ورفع الحد الأدنى للأجور، إلا أن حركة «السترات الصفراء» رفعت سقف مطالبها إلى حد المطالبة باستقالة ماكرون.

يدرك ماكرون أن المرحلة الحالية، والمقبلة، أكثر حدّة من ولايته الأولى، فالغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في 24 فبراير/شباط الماضي، أفضى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. ثم إن مناقشة الأوروبيين فكرة الاستغناء عن الطاقة الروسية واستبدالها بمصادر من دول أخرى، ساهمت أيضاً في ارتفاع الأسعار.

في المقابل، إن فرض البحرية الروسية حصاراً على المرافئ الأوكرانية، أجّج ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت التي تصدّرها كييف. الأمر الذي دفع الإليزيه، مساء الجمعة الماضي، إلى إبداء استعداد باريس للمشاركة في «عملية» تتيح رفع الحصار عن ميناء أوديسا في جنوب أوكرانيا، وتصدير الحبوب الأوكرانية إلى البلدان التي تحتاج إليها. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مستشار رئاسي قوله في هذا الإطار: «نحن في تصرف الأطراف لبلورة عملية تتيح الوصول إلى ميناء أوديسا بشكل آمن، أي تمكين السفن من العبور على الرغم من وجود ألغام في البحر». وأكد ضرورة أن «تصل محاصيل الحبوب المصدّرة من أوديسا إلى الأسواق، حيث هي منتظرة بأسعار معقولة، خصوصاً إلى البلدان الأفريقية».

كما يعلم الرئيس الفرنسي أن ألمانيا باشرت بالتحوّل إلى قوة عسكرية، ستكون الأكبر في الاتحاد الأوروبي، على خلفية الغزو الروسي. وهو ملف ينال من اهتمامه الكثير، مع تأكيده مراراً سعيه «لتقوية قدرات الجيش الفرنسي خلال المرحلة المقبلة».

(العربي الجديد، فرانس برس)

تحدد الانتخابات حجم التقدم الذي سيحققه اليمين المتطرف

ترقب لمعرفة ما إذا كان ماكرون سيحظى بغالبية نسبية أو مطلقة

رصد

التحقيقات باقتحام الكونغرس: عين الديمقراطيين على الناخبين

على الرغم مما توصلت إليه وعرضته لجنة التحقيق النيابية باقتحام مبنى الكونغرس الأميركي في 6 يناير/كانون الثاني 2021، من قبل أنصار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لمنع المصادقة على فوز جو بايدن بالرئاسة، وإدانتها لترامب، إلا أن التحدي الأكبر يتمثّل أمام اللجنة التي تواصل هذه التحقيقات، في ضمان أن يكون لمشاهد العنف التي عرضتها الخميس الماضي، الوقع السياسي الذي تسعى إليه، ولا سيما في ما يتعلق بالاقتراع المقبل الذي تنتظره الولايات المتحدة، مع مواصلة ترامب حملته لدعم عدد من المرشحين الذين يعكسون أفكاره ويؤيدونها. واعتُبر عرض الخميس مدمراً بالنسبة لترامب، الذي وُصف بأنه مصدر تهديد للديمقراطية في الولايات المتحدة، في وقت يسعى فيه الأخير لإقحام ادعاءاته بأن الانتخابات الأخيرة سرقت منه في الانتخابات النصفية، المقررة في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الجمعة، في معرض حديثه عن الجلسة «من المهم أن يفهم الشعب الأميركي ما حصل حقاً وأن يفهموا أن القوى ذاتها التي قادت إلى السادس من يناير لا تزال ناشطة اليوم»، في إشارة إلى ارتكابات سلفه. وأعلن رئيس لجنة التحقيق في مجلس النواب، العضو الديمقراطي بيني تومسون، مساء الخميس، أن اقتحام مبنى «كابيتول هيل» شكّل «ذروة محاولة انقلابية»، وذلك خلال تقديمه أولى النتائج التي توصل إليها بشأن دور ترامب في الهجوم. وقال تومسون خلال الجلسة الافتتاحية، إن متظاهرين اقتحموا في ذلك اليوم مقر الكونغرس الأميركي بـ«تشجيع» من ترامب. وعرضت اللجنة تسجيلات مصوّرة لمواجهات مباشرة بين الشرطة والمجموعة الداعمة لترامب التي اقتحمت الكابيتول لمنع المصادقة على نتيجة انتخابات 2020 التي فاز فيها بايدن. واختُتمت الجلسة بمقطع مصور يظهر عدداً من أعضاء المجموعة يقولون إنهم توجهوا إلى الكابيتول بناء على طلب ترامب. ويتمثّل التحدي بالنسبة للديمقراطيين اليوم في ضمان تأثير ما تم عرضه على الناخبين، بعد ردود الفعل الفاترة من الرأي العام على آلية عزل ترامب مرّتين في مجلس النواب والاتهامات العديدة له بسوء السلوك.

وبينما أعادت الصور المؤثرة للتمرد أحداث ذلك اليوم إلى الذاكرة، إلا أن الجزء الأكبر من الغضب تلاشى، بينما يركز الناخبون حالياً على قضايا معيشية تمسهم مباشرة على غرار ارتفاع معدلات التضخم. وكشف استطلاع للرأي أجراه مركز «يوغوف» بالاشتراك مع جامعة ماساتشوستس في مايو/أيار الماضي، أن 42 في المائة فقط من المستطلعين يدعمون المساعي الرامية لمحاسبة القائمين على التمرد، في تراجع بعشر نقاط خلال عام. وقال أستاذ العلوم السياسية لدى جامعة كوبين ستيت في بالتيمور أحمد ذهني لوكالة «فرانس برس»، إن «أداء ترامب ما زال جيداً مع أتباعه على المستوى الشعبي». وأضاف «لذا ما لم تأت لجنة الكونغرس المعنية بالسادس من يناير بأدلة جنائية تمنعه من الترشح مجدداً، يستبعد أن يقف (الجمهوريون) في مجلسي الشعب والشيوخ ضده». وستواصل اللجنة جلساتها العلنية، ومن المنتظر أن يمثل ثلاثة مسؤولين سابقين بوزارة العدل كشهود أمامها يوم الأربعاء المقبل، وهم القائم بأعمال النائب العام السابق جيفري روزين، والنائب السابق للمدعي العام ريتشارد دونوغيو، ومساعد المدعي العام السابق ستيفن إنغل، وفق موقع «أكسيوس» الأميركي. وتكمن أهمية مثول هؤلاء بحسب الموقع، في أنهم سيناقشون جهود ترامب لاستخدام وزارة العدل كسلاح للبقاء في السلطة. وكان موقع «أكسيوس» ذكر سابقاً أن ترامب وحلفاءه دفعوا كبار مسؤولي وزارة العدل للطعن في نتائج انتخابات 2020. ومع رفض شبكة «فوكس نيوز» التي تحظى بشعبية في أوساط المحافظين، بث عرض اللجنة مباشرة وبأكمله، تقلصت بشكل كبير إمكانية وصوله إلى الناخبين اليمينيين. وبينما علّمت التجربة الناشطين ألا يعلقوا آمالهم على إمكانية تسبب الفضائح في تغيير المواقف في ظل الاستقطاب السياسي الكبير الذي غالباً ما يسود الولايات المتحدة، إلا أن المحلل السياسي مايك هرنانديز يعتقد أن «الحقائق تؤثر». وقال هرنانديز الذي يعمل لدى شبكة «تيليموندو 51 ساوث فلوريدا» لوكالة «فرانس برس»: «إما أن تقدم الحقائق التي تعرضها لجنة السادس من يناير أدلة على أن رئيس الولايات المتحدة وجّه الآلاف من أنصاره لتعطيل المصادقة على (أصوات) الهيئة الناخبة، أو أنها لن تقوم بذلك». وأضاف «إما أن ينتج عنها إثبات بأن تنسيقاً جرى بين مسؤولين في مجلسي النواب والشيوخ مع الرئيس لإلغاء انتخابات 2020 أو لا». ومع استمرار جلسات الاستماع من قبل اللجنة «لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل عما قد تكشفه اللجنة إذا تم إجبار الشهود غير المتعاونين على المثول أمامها، فأولئك الذين لديهم ما يخشونه من الحقيقة، هم فقط من يرفضون مشاركة ما رأوه»، بحسب ما كتبت صحيفة «واشنطن بوست» في مقال أول من أمس تعليقاً على جلسة لجنة 6 يناير. وتابعت الصحيفة «الأمر لا يقتصر على أن ترامب يمشي ويتحدث عن أمور تهدد الأمن القومي، ويفكر في خوض انتخابات 2024 الرئاسية، ولكن حلفاءه وداعميه يحاولون إعادة تشكيل الحزب الجمهوري على صورته، وهم على لوائح الانتخابات المقبلة في جميع أنحاء البلاد».

(العربي الجديد، فرانس برس)

بايدن: القوى ذاتها التي قادت إلى 6 يناير لا تزال ناشطة

اعتُبر ما عرضته اللجنة الخميس مدمراً بالنسبة لترامب (تشين مينغتونغ/Getty)

الحدث

تعيين أول امرأة وزيرة لخارجية كوريا الشمالية

كيم يحشد أسلحته لمواجهة «الخطر»

عين زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، للمرة الأولى، امرأة وزيرة للخارجية، فيما كان يوجّه تحذيراً إلى دول الجوار

ضاعف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون من حشد أسلحته في مواجهة ما وصفه بالبيئة الأمنية المتفاقمة، فيما عيّن تشوي سون هوي، التي كانت مستشارة مقربة منه خلال المحادثات النووية مع الولايات المتحدة، وزيرة للخارجية.

ولم تتضمن تصريحات كيم، التي نشرتها وكالة الأنباء الكورية الشمالية أمس السبت، أي انتقاد مباشر للولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية. ودافع كيم، في ختام مناقشات الجلسة العامة للجنة المركزية لحزب العمال الحاكم، التي اختتمت أمس الأول الجمعة، عن تسريع تطوير كوريا الشمالية للأسلحة، باعتباره ممارسة مشروعة للحقوق السيادية للدفاع عن النفس. وحدد مزيداً من «المهام القتالية» التي يتعين على قواته المسلحة وعلمائه العسكريين متابعتها، بحسب الوكالة. لكن التقرير لم يذكر أي أهداف أو خطط محددة تتعلق بنشاط الاختبار النووي. وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان أعلن، الأربعاء الماضي، أن الولايات المتحدة تراقب «عن كثب» احتمال إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية سابعة. وذكرت وكالة الأنباء الكورية المركزية أن كيم جونغ أون قال إن «الظروف الأمنية خطيرة للغاية، وإن الوضع المحيط (بكوريا الشمالية) يشكل خطراً ويمكن أن يتفاقم». وأكد أن «الحق في الدفاع عن النفس هو قضية حماية السيادة الوطنية». وشدد على «المبدأ الثابت للحزب المتمثل في القوة مقابل القوة والتنافس المباشر»، داعياً شعبه إلى بذل الجهود لتحقيق هدف تعزيز قدرات الدفاع الوطني «في أسرع وقت ممكن». واستعرضت الجلسة العامة للجنة المركزية لحزب العمال الحاكم، بحسب الوكالة، شؤون الدولة الرئيسية، ومنها الجهود المبذولة لإبطاء تفشي فيروس كورونا، الذي أقرت به كوريا الشمالية للمرة الأولى الشهر الماضي، والتقدم في الأهداف الاقتصادية الذي يسعى كيم بشدة للحفاظ عليه وسط قيود الفيروس المتزايدة. وجاء الاجتماع وسط سلسلة من الاستعراضات الصاروخية، التي تمثل نمطاً قديماً من المجازفة السياسية بهدف إجبار الولايات المتحدة على قبول فكرة كوريا الشمالية كقوة نووية والتفاوض بشأن التنازلات الاقتصادية والأمنية من موقع قوة. ودان وزيرا الدفاع الكوري الجنوبي لي جونغ سوب والأميركي لويد أوستن، خلال لقاء على هامش «حوار شانغريلا»، وهو تجمع أمني آسيوي في سنغافورة أمس السبت، استعدادات كوريا الشمالية لإجراء تجربة نووية.

واعتبرا، في بيان، أن ذلك وسلسلة من عمليات إطلاق الصواريخ تهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمجتمع الدولي. وقالت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، في بيان، إن سيول وواشنطن تعتزمان توسيع نطاق التدريبات العسكرية المشتركة للحفاظ على الردع. وذكرت وزارة الدفاع الأميركية، في بيان، من جهتها، أن «أوستن أكد أن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن (كوريا الجنوبية) صارم ومدعوم بمجموعة كاملة من القدرات الأميركية، بما في ذلك النووية». وكان مسؤول بوزارة الدفاع الكورية الجنوبية أعلن، في بيان الإثنين الماضي، أن سيول وواشنطن أطلقتا ثمانية صواريخ، سطح-سطح صوب البحر، قبالة ساحل كوريا الجنوبية الشرقي، غداة إطلاق كوريا الشمالية وابلاً من الصواريخ الباليستية القصيرة المدى. ونقلت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية عن الجيش الكوري الجنوبي قوله، وقتها، إن هذا الإجراء دليل على «القدرة والاستعداد لتوجيه ضربة دقيقة» لمصدر إطلاق الصواريخ في كوريا الشمالية أو مراكز القيادة والدعم. وأجرت كوريا الشمالية سلسلة من عمليات إطلاق الصواريخ هذا العام، من أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت، إلى إطلاق أكبر صواريخها الباليستية العابرة للقارات، لأول مرة منذ ما يقرب من خمس سنوات. وفي خطوة قد تكون لها تداعيات مستقبلية على السياسة الخارجية، قام كيم خلال الاجتماع بترقية دبلوماسية مخضرمة تتمتع بخبرة عميقة في التعامل مع الشؤون الأميركية لتصبح وزيرة خارجيته الجديدة. وأدت تشوي سون هوي، وهي من بين أقوى النساء في كوريا الشمالية إلى جانب شقيقة الزعيم كيم يو جونغ، دوراً رئيسياً في إعداد كيم جونغ أون لاجتماعاته مع الرئيس الأميركي في ذلك الحين دونالد ترامب في 2018 و2019. وخرجت المحادثات بين بيونغ يانغ وواشنطن عن مسارها بعد انهيار لقاء كيم الثاني مع ترامب في فبراير/ شباط 2019، عندما رفض الأميركيون مطالب كوريا الشمالية بخفض العقوبات على بيونغ يانغ مقابل خطوات محدودة لنزع السلاح. وحلت نائبة وزير الخارجية تشوي سون هوي محل ري سوم غوان، المسؤول العسكري السابق المتشدد الذي قاد مفاوضات مع كوريا الجنوبية. وكانت تشوي، التي تجيد اللغة الإنكليزية، عقدت جلسة أسئلة وأجوبة مع صحافيين خلال الليلة التي شهدت انهيار قمة هانوي بين كيم وترامب في فبراير 2019. وأنحت وقتها باللائمة على واشنطن في انهيار المفاوضات، قائلة: «أعتقد أن الولايات المتحدة فوتت فرصة ذهبية برفضها مقترحاتنا».

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

دعا كيم للتمسك بمبدأ القوة مقابل القوة والتنافس المباشر

تعتزم سيول وواشنطن توسيع نطاق التدريبات المشتركة

أدت تشوي سون هوي دوراً بإعداد كيم للاجتماع مع ترامب (Getty)

متابعة

معاهدة تعاون بين إيران وفنزويلا لـ20 عاماً

وقّعت إيران وفنزويلا، أمس السبت، على هامش لقاء بين الرئيسين إبراهيم رئيسي ونيكولاس مادورو الذي يزور طهران، اتفاق تعاون لمدة 20 عاماً بين البلدين

طهران ـ **صابر غل عنبري**

في الوقت الذي تصاعد فيه التوتر بين طهران والغرب أخيراً إلى مستويات مرتفعة، بما بات يهدد جهود إحياء الاتفاق النووي، كانت إيران تعمل، أمس السبت، على تعزيز تعاونها مع فنزويلا، إذ وقّعت الدولتان خلال زيارة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو إلى طهران، على خطة تعاون مدتها 20 عاماً، بينما ترزح الدولتان، وهما من أكبر منتجي النفط في العالم، تحت وطأة العقوبات الأميركية.

وأقيمت مراسم التوقيع، التي بثها التلفزيون الرسمي الإيراني، في قصر سعد أباد في شمال طهران، بحضور الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ونظيره نيكولاس مادورو. وتتضمن الخطة التعاون في مجالات النفط والبتروكيماويات والدفاع والزراعة والسياحة والثقافة، ووقّعها عن الجانب الإيراني وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان وعن الجانب الفنزويلي نظيره كارلوس فاريا. وتشمل الخطة إصلاح مصافي تكرير النفط الفنزويلية وتصدير الخدمات الفنية والهندسية.

وبعد وصوله إلى العاصمة الإيرانية طهران، مساء أول من أمس الجمعة، في إطار جولته الآسيوية، أجرى مادورو، أمس، مباحثات مفصلة مع رئيسي، تناولت بحث العلاقات الثنائية والقضايا الدولية، وتعزيز التعاون في مواجهة السياسات الأميركية. وتربط فنزويلا علاقات متميزة مع إيران، مدفوعة بالموقف المشترك الرافض لسياسات واشنطن، وكذلك تعرّضهما للعقوبات الأميركية المشددة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفعهما إلى التوجه إلى تعزيز العلاقات والروابط، وهو ما أكده الرئيسان أمس خلال مؤتمرهما الصحافي المشترك بعد لقاء جمع بينهما.

وندّد الرئيس الإيراني في المؤتمر الصحافي، بالعقوبات الأميركية على إيران وفنزويلا، مشيداً بما وصفه بأنه «صمود ومقاومة نموذجية» لفنزويلا في مواجهة العقوبات الأميركية. وقال إن «فنزويلا أظهرت صموداً ومقاومة نموذجية أمام العقوبات وتهديدات الأعداء والإمبريالية».

كما أشار رئيسي إلى العقوبات الأميركية المفروضة على بلاده، قائلاً إن «العقوبات والتهديدات المفروضة على الشعب الإيراني كثيرة، لكنه جعل هذه العقوبات فرصة للتقدم والازدهار». وأكد رئيسي أن طهران وكاركاس تتخذان استراتيجية «المقاومة أمام القوى المتغطرسة»، واصفاً العلاقات بينهما بأنها «استراتيجية»، ومضيفاً أن «الضغوط الأميركية القصوى ضد إيران فشلت فشلاً ذريعاً حسب اعتراف واشنطن». وتابع رئيسي أن إيران في سياستها الخارجية تسعى إلى تعزيز «العلاقات مع الدول المستقلة»، معرباً عن أمله في أن تشكل زيارة مادورو إلى إيران «منعطفاً» لتعزيز العلاقات الثنائية. وأوضح أن فنزويلا «قد تجاوزت التضخم العملاق، وبدأ نموها الاقتصادي، وهذا يثبت أن المقاومة والصمود ستؤتي أكلها، والعدو سيجبر على التراجع».

من جهته، قال مادورو إن «هناك علاقات وطيدة مع إيران على جميع الأصعدة، منها المجالات الدفاعية والنفطية»، مضيفاً «اليوم (أمس) خضنا جولة حوار معمق، وطورنا العلاقات بين البلدين خلال عام 2022، وتمكننا من رسم أفق واضح من خلال وثيقة التعاون لـ20 عاماً». وتابع الرئيس الفنزويلي «وضحت للرئيس رئيسي أننا في بلدنا خلال 2017 . 2020 تجاوزنا فترة صعبة وصمدنا أمام ضغوط الإمبريالية، وبالصمود وصلنا إلى هذه الظروف، ونحن أعددنا برامج لمستقبل بلدنا، وسنتمكن من تنفيذها بنجاح». وأعلن مادورو أنه سيُفتتح خط طيران مباشر بين طهران وكراكاس في المستقبل القريب، قائلاً إن ذلك من شأنه أن يسهم في تعزيز السياحة بين البلدين.

في غضون ذلك، تتواصل التحذيرات الإيرانية للدول الإقليمية على خلفية علاقات بعضها مع إسرائيل. وقد حذر قائد بحرية الحرس الثوري الإيراني، العميد علي رضا تنسغيري، أمس السبت، من إيجاد موطئ قدم لإسرائيل في المنطقة، قائلاً إن هذه الخطوة ستؤدي إلى زعزعة استقرار وأمن هذه الدول نفسها، فضلاً عن المنطقة برمتها.

وجاءت تصريحات تنغسيري خلال تفقده منظومة الدفاع السلبي والقوات الإيرانية والخطوط العملياتية والدفاعية لهذه القوات في جزيرة «طنب الكبرى» المتنازع عليها مع الإمارات. وأضاف القائد العسكري الإيراني، وفق وكالة «إرنا» الرسمية، أن منطقة الخليج «تحظى بأمن مطلوب بسبب التعاون بين الدول الجارة»، مخاطباً دول الخليج بالقول «نوصي هذه الدول الجارة والصديقة بعدم فتح العلاقات مع الكيان الصهيوني، لأنها بهذا الفعل تزعزع أمن المنطقة». وحذر تنغسيري من العلاقات مع إسرائيل في الخليج، قائلاً: «من يؤسس موطئ قدم للكيان الصهيوني العاجز والقاتل للأطفال والعدو رقم الواحد في هذه المنطقة، يكون قد سبّب زعزعة أمنه وأمن المنطقة واستقراره».

الحرس الثوري يحذّر من إيجاد موطئ قدم لإسرائيل في المنطقة

شرق غرب

هوكشتاين في بيروت الإثنين

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان أمس السبت، أن الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود البحرية جنوباً مع الاحتلال الإسرائيلي، آموس هوكشتاين، سيزور بيروت يومي 13 و14 يونيو/حزيران الحالي. وأضافت أن «الإدارة (الأميركية) ترحب بالروح التشاورية والصريحة للطرفين، للتوصل إلى قرار نهائي، من شأنه أن يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار والأمن والازدهار لكل من لبنان وإسرائيل والمنطقة».

(رويترز)

بوليفيا: سجن الرئيسة السابقة 10 سنوات

قضت محكمة في العاصمة البوليفية لاباز، أمس السبت، بسجن رئيسة بوليفيا السابقة جانين أنيز (الصورة) 10 سنوات، بعد أكثر من عام على توقيفها بتهمة التخطيط للإطاحة بسلفها إيفو موراليس. وصدر الحكم على أنيز بجرائم «تتعارض مع الدستور والتقصير في مهامها». وحكم عليها بقضاء «عقوبة مدتها 10 سنوات»، على خلفية اتهامات تعود إلى فترة ما قبل توليها الرئاسة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، عندما كانت عضواً في مجلس الشيوخ.

(فرانس برس)

تسوية بين أستراليا و«نافال» الفرنسية في صفقة الغواصات

أعلنت أستراليا، أمس السبت، عن اتفاق مع مجموعة «نافال» الفرنسية، لتعويضها عن قرار فسخ عقد لشراء أسطول من الغواصات التي تعمل بالديزل. وقال رئيس الحكومة الأسترالية أنتوني ألبانيزي إن الشركة الفرنسية وافقت على «تسوية منصفة» بقيمة 555 مليون يورو (583,58 مليون دولار) كتعويض عن فسخ العقد البالغة قيمته مليارات الدولارات، في سبتمبر/أيلول 2021.

(قنا)

واشنطن تتوقع استئناف الحوار السياسي الفنزويلي

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس السبت، أن السلطات والمعارضة في فنزويلا «تعتزمان» استئناف الحوار السياسي. وقال بلينكن، خلال مؤتمر صحافي في ختام قمة الأميركتين في لوس أنجليس، إن المعارضة بقيادة خوان غوايدو (الصورة) وكذلك نظام الرئيس نيكولاس مادورو «أشارا أخيراً إلى نيتهما استئناف مناقشاتهما في مكسيكو». وأعلن أن واشنطن «مستعدة فعلاً لدعم» أي جهد للحوار، مشيراً إلى أن أي نتائج إيجابية ستدفع باتجاه إعادة النظر في العقوبات على كراكاس.

(فرانس برس)

تحذير أممي من «موجة إعدامات» في ميانمار

حذر خبيران أمميان، أمس السبت، من «موجة إعدامات» في ميانمار، بعد قرار المجلس العسكري في البلاد، أخيراً، تطبيق أحكام إعدام بحق أربعة أشخاص. وحث المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار توماس أندروز، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء موريس تيدبال بينز، في بيان مشترك، المجتمع الدولي، على «ممارسة ضغوط أكبر على جيش ميانمار، لمواجهة تزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان».

(الأناضول)

فيما كانت المعارك بين القوات الروسية والأوكرانية تتواصل على الأرض الأوكرانية، خصوصاً في مدينة سيفيرودونيتسك، كانت موسكو توجه رسالة إلى الغرب وكييف عن ضمّها خيرسون، عبر تقديم جوازات سفر لأهالي المدينة

«مماطلة» أوروبية في وجه أوكرانيا

جوازات سفر روسية لسكان خيرسون

جنود أوكرانيون يهربون من القصف الروسي في مدينة ليشيانسك في دونباس أمس (Getty)

بدأت موسكو أولى خطوات ضم مدينة خيرسون جنوب أوكرانيا إليها، مع تسليم الإدارة الموالية لموسكو في المدينة جوازات سفر روسية لعدد من سكانها، فيما لم تقدم رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين، إثر اجتماعها مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في كييف، جواباً نهائياً حول موعد فتح الباب أمام كييف للتقدم بترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار التصعيد الروسي على كل الجبهات، أعلنت وزارة الخارجية، أمس السبت، أن موسكو سترد على حشد قوات حلف شمال الأطلسي في بولندا. وقال رئيس إدارة مسؤولة عن العلاقات الروسية مع أوروبا في وزارة الخارجية، أوليغ تيابكين: «سيكون أي رد، كما هو الحال دائماً، متناسباً وملائماً ويهدف إلى تحييد التهديدات المحتملة لأمن روسيا الاتحادية».

وذكرت وكالة «تاس» الروسية أن الإدارة الموالية لموسكو في خيرسون سلّمت، أمس السبت، جوازات سفر روسية لعدد من سكان المدينة التي تحتلها القوات الروسية. وأوضحت أن 23 من سكان خيرسون تسلّموا جوازات السفر الروسية الأولى خلال مراسم، في «إجراء مبسط» أتاحه مرسوم وقّعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نهاية مايو/أيار الماضي. ونقلت «تاس» عن رئيس الإدارة الموالية لروسيا في المنطقة فلاديمير سالدو قوله إن «جميع سكاننا في خيرسون يريدون الحصول على جواز سفر وجنسية (روسية) في أسرع وقت ممكن». وأضاف، في تصريح آخر لوكالة «نوفوستي»، أن «حقبة جديدة تفتح لنا. إنها أهم وثيقة يمتلكها إنسان في حياته». وذكرت السلطات الموالية لروسيا في خيرسون أنه تم اختيار موعد تسليم أول جوازات السفر الروسية هذه بالتزامن مع إحياء ذكرى «يوم روسيا» في 12 يونيو/حزيران، في إشارة إلى عام 1990، حينما أصدر المؤتمر الأول لنواب الشعب في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية مرسوماً بإعلان سيادة دولة روسيا. في المقابل، لا تزال الدول الأوروبية تماطل في موضوع فتح الباب أمام أوكرانيا للانضمام إليها. وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين، إثر اجتماعها مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في كييف، جواباً نهائياً حول موعد فتح الباب أمام كييف للتقدم بترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي.

> هددت موسكو بالرد على حشد قوات حلف الأطلسي في بولندا

وباريس بعد تصريحات الرئيس إيمانويل ماكرون المتكررة بشأن ضرورة «عدم إذلال» روسيا. ولم يقنع كييف اقتراح ماكرون إنشاء مجموعة سياسية أوروبية مفتوحة للدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بانتظار انضمامها النهائي، إذ إن أوكرانيا تخشى مناورات لتأخير أو منع انضمامها إلى الاتحاد. وكانت قيادة العمليات العسكرية الأوكرانية أعلنت، مساء أمس الأول، شن ضربات جوية جديدة على منطقة خيرسون. وذكرت، في بيان، أن مجموعة استطلاع تسللت إلى المنطقة المحتلة تمكنت من السيطرة على قوات روسية و«استولت على معداتها من أسلحة وأجهزة اتصال». وعلى الأرض، لا تزال القوات الروسية تحاول السيطرة على مدينة سيفيرودونيتسك. وأوضحت رئاسة الأركان الأوكرانية، في بيان، أن القوات الروسية تتقدم باتجاه نوفوتوشكيفسكي أوريخوفي، وحققت «انتصاراً جزئياً» عند مشارف بلدة أوريخوفو. وقالت: «العدو يواصل شن هجمات في مدينة سيفيرودونيتسك»، مؤكدة صد 14 هجوماً في منطقتي دونيتسك ولوغانسك خلال 24 ساعة. وبحسب رئاسة الأركان الأوكرانية، فإن الجيش الروسي يستعد لشن هجوم على سلافيانسك وسيفيرسك، وهو يحشد قواته وينقل معدات ووقوداً بهذا الهدف، محذرة في الوقت نفسه بأن مخاطر شن ضربات على أوكرانيا انطلاقاً من بيلاروسيا «لا تزال قائمة». وقالت وزارة الدفاع البريطانية إن القوات الروسية في محيط مدينة سيفيرودونتسك الأوكرانية لم تحرز تقدماً في جنوب المدينة حتى يوم أمس الأول الجمعة. وذكرت الوزارة، في تقرير مخابرات نشر على «تويتر»، أن «القتال العنيف مستمر من شارع إلى شارع، ومن المرجح سقوط عدد كبير من الضحايا على الجانبين». وكان زيلينسكي أعلن، في رسالته اليومية، أن «القوات الأوكرانية تبذل كل ما في وسعها لوقف هجوم المحتلين بقدر ما تمكنها الأسلحة الثقيلة والمدفعية الحديثة من ذلك». كما تدور معارك شديدة في منطقة ميكولاييف المجاورة لأوديسا، حيث شدد الحاكم المحلي فيتالي كيم على ضرورة تقديم مساعدة عسكرية دولية عاجلة. وقال: «الجيش الروسي أقوى، لديهم كمية كبيرة من المدفعية والذخائر. إنها حرب مدفعية في الوقت الحاضر، ونحن نفدت ذخيرتنا»، مشدداً على أن «مساعدة أوروبا وأميركا مهمة جداً لأننا بحاجة فقط إلى ذخائر للدفاع عن بلدنا». ودعا زيلينسكي، أمس السبت، إلى ممارسة ضغط دولي لضمان أن ترفع روسيا حصارها عن الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود، ما يسمح بتأمين الصادرات اللازمة لتجنيب العالم أزمة غذائية دولية. وحذّر عبر الفيديو، خلال حوار «شانغريلا» الأمني في سنغافورة، من أن «العالم سيواجه أزمة غذائية حادّة وحتى مجاعة في عدة دول في آسيا وأفريقيا» إذا لم تستأنف الصادرات الأوكرانية. وكانت أوكرانيا رابع أكبر مصدّر للذرة في العالم، وعلى طريق أن تصبح المصدر العالمي الثالث للقمح قبل الغزو الروسي لأوكرانيا. لكن ملايين الأطنان من الحبوب عالقة حالياً في الموانئ الأوكرانية بسبب حصار روسي. وقال زيلينسكي: «سيؤدي شح المواد الغذائية بالطبع إلى فوضى سياسية تهدّد بإطاحة العديد من الحكومات». وأعلن زيلينسكي أن قوات بلاده تبذل «كل ما في وسعها» لوقف الهجوم الروسي. وكرر زيلينسكي أن بلاده «ستنتصر بالتأكيد في الحرب».

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن أعلن أن زيلينسكي «لم يُرِد سماع» التحذيرات الأميركية قبل غزو روسيا لبلاده. وقال بايدن، خلال حفل استقبال في لوس أنجليس لجمع الأموال للحزب الديمقراطي: «اعتقَد كثير من الناس أنني أبالغ» عندما تحدثت عن هجوم روسي على أوكرانيا قبل أن يبدأ. وأضاف: «لكنني علمتُ أن لدينا معلومات في هذا الاتجاه. (بوتين) كان في طريقه لعبور الحدود. لم يكن هناك شك وزيلينسكي لم يرغب في سماع ذلك».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

جمع أدلة عن جرائم حرب

أعلنت المدعية العامة الأوكرانية إيرينا فينيديكتوفا، أمس السبت، أن خبراء اسلحة من فرنسا يساعدون نظراءهم الأوكرانيين في جمع أدلة على جرائم حرب روسية محتملة في منطقة تشيرنيهيف في شمال البلاد. ويجمع خبراء من قوات الدرك الفرنسية، بينهم متخصصون في الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل وتصميم الطائرات المسيّرة، أدلة من مواقع دمرها القصف الروسي. واضافت فينيديكتوفا: «يجب أن تكون هناك عقوبة على جرائم الحرب تلك».

رصد

«حوار شانغريلا» منصة لمهاجمة الصين

> شنّ وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن هجوماً على بكين، منتقداً «الإكراه» الصيني «المتزايد» لتايوان، لكنه تمسّك، في المقابل، بسياسة بلاده بشأن «صين واحدة»

تحوّل «حوار شانغريلا» الأمني في سنغافورة إلى منصة لمهاجمة الصين، مع تحذير وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن من نشاطها العسكري «المزعزع للاستقرار» قرب تايوان، وتنامي الأعمال العدائية التي تقوم بها بكين في أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وكان وزير الدفاع الصيني وي فنغي حذر نظيره الأميركي، خلال لقاء على هامش «حوار شانغريلا» الأمني في سنغافورة أمس الأول الجمعة، من أن بكين مستعدة لإشعال حرب إذا أعلنت الجزيرة استقلالها. وأعلن أنه «إذا تجرأ أي شخص على فصل تايوان عن الصين، فلن يتردد الجيش الصيني بكل تأكيد في بدء حرب، مهما كلف الأمر». وتعهّد وي، الذي من المقرر أن يلقي خطاباً أمام المؤتمر اليوم الأحد، بأن بكين «ستسحق إلى أشلاء أي مخطط لاستقلال تايوان، وتؤكد بحزم على وحدة الوطن الأم»، وفق ما نقلت عنه وزارة الدفاع الصينية.

وانتقد أوستن، في خطاب أمام «حوار شانغريلا»، أمس السبت، «الإكراه» الصيني «المتزايد» لتايوان. وقال، أمام المنتدى الذي حضره وزراء دفاع من آسيا والعالم: «شهدنا ازدياداً ثابتاً في الأنشطة العسكرية الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار قرب تايوان. يشمل ذلك تحليق طائرات (عسكرية صينية) بأعداد قياسية قرب تايوان في الأشهر الأخيرة، وبوتيرة يومية تقريباً». وأضاف أن واشنطن لا تزال ملتزمة بـ«سياسة صين واحدة»، موضحاً أن بلاده «تعارض بشكل قاطع أي تغييرات أحادية الجانب للوضع القائم من قبل الجانبين»، لكنه شدد على أهمية إبقاء «كافة قنوات الاتصال مفتوحة مع قادة الدفاع الصينيين» لتجنّب أي خطوات غير محسوبة. وتابع: «هذه حوارات مهمة للغاية». وأجرى أوستن مقارنة بالغزو الروسي لأوكرانيا، قائلاً إن «الهجوم غير المبرر على جار مسالم قد حفز العالم، وذكّرنا جميعاً بمخاطر تقويض نظام دولي متجذّر في القواعد والاحترام». وشدد على أن «النظام الدولي القائم على القواعد مهم تماماً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما هو الحال في أوروبا». وأشار إلى أن «الغزو الروسي لأوكرانيا يحدث عندما يدوس الظالمون على القواعد التي تحمينا جميعاً. هذا ما يحدث عندما تقرر القوى الكبرى أن شهيتها الإمبريالية أهم من حقوق جيرانها المسالمين».

وأعلن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، خلال المؤتمر، عن خطط لتعزيز الدور الدبلوماسي والأمني لبلاده في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك لمواجهة ما وصفها بالتهديدات المتزايدة في المنطقة وسط الغزو الروسي لأوكرانيا. وأشار إلى أن اليابان ستدرس الحصول على قدرة الضربة الوقائية، رداً على الصين وكوريا الشمالية وروسيا. وأضاف أن «أوكرانيا اليوم قد تكون شرق آسيا غداً». واتهمت وزيرة الدفاع الكندية أنيتا أناند، على هامش المؤتمر، القوات الجوية الصينية بأنها أظهرت سلوكاً «مقلقاً للغاية وغير مهني» أثناء مضايقة طائرات الدورية الكندية قرب كوريا الشمالية.

من جهة ثانية، قال مسؤولون كبار من ماليزيا وسنغافورة وأستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا، أمس السبت، إن الاتفاق المبرم بين دولهم منذ 51 سنة، والمعروف باسم الترتيبات الدفاعية للقوى الخمس، قوي ومهم لمواجهة التوترات المتصاعدة في المنطقة. وبعد اجتماع على هامش «حوار شانغريلا»، قال وزير الدفاع الماليزي هشام الدين حسين، في مؤتمر صحافي، إنه مع زيادة التوترات في المنطقة بشكل حاد، ولا سيما بين الصين وحلفاء الولايات المتحدة، فإن للاتفاقية أهمية كبيرة كقوة معتدلة. وأضاف: «أكثر ما يقلقني هو الحوادث غير المقصودة التي قد تخرج عن نطاق السيطرة وتصبح أكبر مما هي عليه». واعتبر أنه «لو لم تكن هذه المنابر موجودة (الترتيبات الدفاعية للقوى الخمس) لما كانت هناك أي فرصة للتحكم في الحوادث التي تخرج عن نطاق السيطرة في بعض الأحيان». وكانت وزارة الخارجية الفيليبينية أعلنت، مساء أمس الأول، تقديم احتجاج دبلوماسي جديد على الأنشطة البحرية للصين داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفيليبين. وقالت، في بيان، إن الصين قامت بعمليات «صيد غير قانوني» كما قامت سفن خفر السواحل الصينية بتتبع سفن فيليبينية.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

■ منذ مغادرته صنعاء، لم يدل المبعوث الأممي، بأي تفاصيل حول موافقة أو رفض #الحوثيين على المقترح الأممي بشأن فتح الطرق في #تعز ومناطق أخرى، ما يعكس تهرب الجماعة من الالتزام بأي اتفاق، واستمرار الحصار الممتد منذ 7 سنوات. وكان ممثل الحوثيين بالمفاوضات قد هدد بفتح مقابر بدلاً من الطرقات.

■ #الخط_29 ذهب ولن يعود. فهو ليس حتى خطاً تفاوضياً طالما أن لبنان الرسمي لم يعترف به. كل ما يدور الآن هو فقط لإيجاد مخرج مشرف لمن تاجر ويتاجر كل يوم بحقوق الشعب اللبناني لمصالح إقليمية خبيثة أو مصالح شخصية ضيقة سفيهة. #الحدود_البحرية #ترسيم_الحدود #لبنان_ينهار

■ إسرائيل ضربت مطار دمشق وكله كمل طريقه عادي جداً ولا كأن حاجة حصلت

■ #تونس نحن خارجون عن إطار الشرعية منذ تجاوز المدة المتفق عليها لصياغة الدستور، ثم بتطبيق الإجراء الحدودي الذي ضرب عرض الحائط بحق دستوري وطبيعي، ثم بانقضاء أجل تركيز المحكمة الدستورية حيث لم يقع ذلك في أجله. ثم جاء قيس سعيد ونسف ما بقي من أوهام الشرعية.

■ هناك من يبيعون ضميرهم أكيد... الأغلبية الساحقة من القضاة ضد قضاء التعليمات، لكن هناك قلة ستنزلق مع الطاغية المنقلب. وستدفع الثمن غال... يجب أن يعرفوا أنه لحد الآن هناك قضاة تورطوا في نظام بن علي ليزالوا هاربين من العدالة، و يعيشون في الخارج. #يسقط_الانقلاب_في_تونس

■ ما أخفق #ترامب الشعبوي في تحقيقه عبر حشْده الغوغائي نجح فيه #قيس_سعيد الشعبوي عبر حشده الغوغائي أيضاً؛ لا لأن حشد ترامب أقوى من حشد قيس بل لأن المؤسسات الديمقراطية في أميركا أعرق من مثيلاتها، طريّة العود، في تونس مابعد الثورة. شعبوية ترامب مضحكة بسياقاتها. شعبوية قيس مبكية بمآلاتها.

■ حوار وطني إيه يا هندسة. قبل الحوار الوطني يجب مشاركة الشعب في كل ما يتم من قرارات. القطيعة ليست بين تيارات واتجاهات، القطيعة بين مصر كلها والحكومة، الشعب كله ميعرفش حاجة عن مصر دلوقتي، الحكومة تكلم الشعب فقط لابلاغه بالغرامات وتهديده بالدعم وتنبيهه بموعد الازالات